

مجلة دعم

العدد (1) | السنة الأولى | 2022



لجنة
دعم الصحفيين

مجلة دعم

العدد (1) | السنة الأولى | 2022

مجلة تصدر عن لجنة دعم الصحفيين، وهي منظمة غير ربحية تمثل الصحفيين، الكتاب، المذيعين، المراسلين، المحررين، المصورين، العاملين في الإعلام والصحفيين الإلكترونيين، من الدول التالية: البحرين، لبنان، فلسطين، اليمن، العراق وسوريا.

إن نواة مهمتها هي النهوض والترويج لحرية الإعلام، وحرية التعبير، وحرية الرأي وذلك بموجب الحق الأساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن قيم لجنة دعم الصحفيين هي إنشاء معايير عالية من الأخلاق المهنية والحفاظ عليها داخل ميدان الإعلام.

إن غاية اللجنة هي الدفاع عن حقوق الصحفيين والترويج لحق حرية الصحافة والبت الإعلامي في كافة أرجاء المنطقة. إن لجنة دعم الصحفيين تحافظ دائماً على استقلاليتها ولا تنحاز لأي طرف أثناء العملية السياسية. غير أنه عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن حرية الصحفيين والإعلام، تقف اللجنة بوجه كل السياسات والتشريعات التي تفرض قيود على حرية الإعلام.

إعداد

حلا جشي

فريق التحرير

حلا جشي

لينا الدنا

ميريام طهماز

الموقع الإلكتروني

www.journalistsupport.net

الفايسبوك

Journalist Support Committee

التويتر

@journalistsupp1

البريد الإلكتروني

info@journalistsupport.net



محتويات العدد

3 الأخبار الكاذبة

13 الإستعراض الدوري الشامل: مشاركة المنظمات غير الحكومية

16 واقع الحريات الصحفية في السودان

18 المشاكل والعقبات التي تعاني منها الصحف العراقية

22 دليل تقييم المخاطر أثناء التغطية الصحفية

28 واقع الصحافة في لبنان

36 تقرير عن انتهاكات الحريات الصحفية في اليمن لعام 2022





الأخبار الكاذبة: مفهومها، أنواعها، آلية عملها، سبل الوقاية والتحقق منها

مقدمة

إن استعداد الإنسان المعاصر لنشر وتصديق الأخبار الكاذبة ظاهرة لها جذورها وتقاليدها الثقافية القديمة، لكن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في ترسيخها، وسلبت الناس الوقت الكافي للتحقق من الأخبار بسبب كثافة تدفقها وسرعة سريانها على شبكة الإنترنت. وقد رافقت صناعة ونقل الأخبار الكاذبة والمفبركة مسيرة الإنسانية لعشرات الآلاف من السنين، فلم تولد المبالغة والتهويل في عصر مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت، إذ كانت لعبة الإنسان منذ تعلم الكلام وأتقن حبك القصص والروايات، لكن في الماضي كان الخبر المزور ينتقل ببطء شديد، ويؤثر في مجموعة صغيرة من الناس في مناطق جغرافية صغيرة ومحدودة، أما الآن فيمكن لأي خبر أو قصة أن تنتقل بسرعة فائقة بها، ولا حتى صانعها أو مؤلفها.

أصبحنا اليوم، في عصر التواصل الاجتماعي، نعيش في بيئة إعلامية مختلفة، حيث تنتشر الأخبار بكثافة أكثر وبسرعة أكبر ومن مصادر متعددة جداً. ويبدو أن شهية الناس للأخبار المفبركة ازدادت بشكل كبير في السنتين الماضيتين. ويرى عالم النفس كيث أبلو (Keith Ablow) أن "نشر وتصديق الأخبار المفبركة ظاهرة لها جذورها الثقافية القديمة، ولكن منصات التواصل الاجتماعي جعلتنا هدفًا أسهل، وسلبتنا الوقت الكافي للتحقق من الأخبار بسبب كثافة وسرعة الشبكات الاجتماعية"، فقد كانت صناعة الأخبار والقصص الخيالية في الماضي تحدث بوتيرة أقل، وانتشارها كان يستغرق سنين طويلة ليصل إلى المدى الذي يؤثر في مجموعات كبيرة من البشر كي يغير أحداث التاريخ أو ينتج أخرى جديدة. كما أن القصص بكل أنواعها تمر عبر ما يشبه عملية "انتقاء طبيعي" طويلة، تخضع من خلالها القصة

لعملية تصفية وفحص بطيئة وقاسية، فإن كانت القصة تخدم مصلحة الإنسان وبقائه في بيئة معينة ومجتمع معين وزمن معين عاشت وانتعشت وانتشرت وإلا ماتت أو تغيرت أو تحولت لتكون أكثر مناسبة للظروف والزمان والمكان. وحتى إن أصر مجتمع ما على تبني روايات وقصص وهمية لا تناسبه ولا تتناسب مع زمانه ومكانه غالبًا ما اختفى ذلك المجتمع وتلاشت معه أساطيره. وفي هذا السياق، يشير مايكل رادوتسكي، أحد منتجي برنامج (60 Minutes) عبر قناة "سي بي إس"، إلى أن برنامجيه يعتبر أن الأخبار المفبركة "يمكن إقامة الدليل على خطئها، ولها قدرة اجتذاب شعبية هائلة في الثقافة، ويستهلكها ملايين الأشخاص"، ولم يُدرج ضمن هذه الفئة الأخبار المفبركة التي "يطلقها سياسيون ضد وسائل الإعلام على خلفية أخبار أو تعليقات لا تروقه". وقال غاي كامباني (Guy Campanile)، وهو أيضًا من منتجي برنامج (60 Minutes) ما نقصده هو أخبار يتم تلفيقها من لا شيء. وفقًا لمعظم المعايير، وبحكم التعريف، إنها أكاذيب متعمدة. ورأت صحيفة "الغارديان" البريطانية أن "سهولة الوصول إلى عائدات الإعلانات عبر الإنترنت،



الأخبار الكاذبة أو الأخبار الزائفة (Fake News) هي شكل من أشكال الأخبار التي تتكون من معلومات مضللة منتشرة عبر وسائط الأخبار التقليدية (المطبوعة والإذاعية) أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت.

(المطبوعة والإذاعية) أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت.

أعادت الأخبار الرقمية وزادت من استخدام الأخبار المزيفة، أو الصحافة الصفراء. غالبًا ما يتردد صدى هذه الأخبار على أنها معلومات مضللة في وسائل التواصل الاجتماعي ولكنها تجد طريقها إلى وسائل الإعلام الرئيسية أيضًا.

تكتب الأخبار الزائفة وتنشر عادة بهدف التضليل من أجل إلحاق ضرر بوكالة أو كيان أو شخص أو تحقيق مكاسب مالية أو سياسية، وغالبًا ما تستخدم عناوين مثيرة أو غير آمنة أو ملفقة لزيادة القراء. وبالمثل، تكتسب روابط القصص والعناوين الجاذبة للانتباه إيرادات الإعلانات من هذا النشاط.

والخطيرة في كثير من الأحيان. فخلال تواصلنا اليومي يمر علينا خبر أو فيديو يتبين لاحقًا أنه مفبرك، أو صورة يتضح لاحقًا أنها معدلة أو موضوعة في خارج سياقها بهدف التضليل والتشويش.

إن الأخبار المفبركة لم تعد مصدر إزعاج للناس فحسب، بل أصبحت خطرًا يهدم الحكومات والدول خصوصًا بعدما ثبت أنها أصبحت سلاحًا تستخدمه بعض أجهزة الاستخبارات للتضليل والتأثير على الرأي العام أو لتصدير القلاقل وزعزعة الأمن.

المفهوم

الأخبار الكاذبة أو الأخبار الزائفة (Fake News) هي شكل من أشكال الأخبار التي تتكون من معلومات مضللة منتشرة عبر وسائط الأخبار التقليدية

الإنترنت، وزيادة الاستقطاب السياسي، وشعبية وسائل الإعلام الاجتماعية، كلها عناصر متورطة في انتشار الأخبار الزائفة

لم يخترع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالتأكيد عبارة "الأخبار المفبركة"، لكنه أكسبها شهرة وزادها انتشارًا. فمن بين 2608 تغريدات أنتجها خلال عامه الأول في البيت الأبيض، كان تعبير "الأخبار المفبركة" هو الأكثر تكرارًا، إذ وردت هذه العبارة في 196 تغريدة في إطار تهجمه على وسائل الإعلام ورده على أخبارها التي لا يتفق معها أو يصنفها باعتبارها معادية له. وحتى قبل دخوله البيت الأبيض وعلى مدى فترة حملته الانتخابية، تكررت هذه العبارة كثيرًا في خطابه ولقاءاته الجماهيرية، وأصبحت من بين التعبيرات واسعة التداول. وفي نهاية 2017، أصبحت "الأخبار المفبركة" كلمة العام وفقًا لاختيارات قاموس "كولينز" للكلمات الأكثر تأثيرًا وحضورًا. لم يكن الاختيار بسبب ترامب وحده، وإنما برزت مشكلة الأخبار والصور المفبركة والفيديوهات المركبة مع الانتشار الواسع لوسائط التواصل الاجتماعي وطغيانها على الحياة المعاصرة وتأثيراتها على حياتنا، وأصبحت قضية تشغل المجتمعات والحكومات لآثارها السالبة

اكتسب مصطلح "الأخبار الزائفة" أهمية قصوى تزامنت مع ظهور دونالد ترامب، حيث ساهمت في تعزيز حالات الارتباك وخطابات الكراهية. وغالبًا ما تهدد هذه الأخبار حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية بصفة عامة. وتتمتع الأخبار الزائفة بقدرة كبيرة على تشويه الواقع والتأثير على حياة الأشخاص، وهو ما تجلّى خاصة خلال الفترة التي تلت الانتخابات الأمريكية أو الانتخابات الفرنسية، وكذلك على إثر استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أو مثلما حدث إبان الحركة الانفصالية الكتالونية.

في الواقع، على الرغم من وجود هذا النوع من الأخبار الكاذبة والمضللة منذ القدم، إلا أنه في الوقت الراهن ومع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي، اكتسب هذا النوع من الأخبار قوة كبيرة، بما أن نشرها على شبكة الإنترنت لا يكلف الكثير.

خلال إحدى المقابلات التي أجراها ترامب مع الشبكة الإخبارية الأمريكية "سي إن إن"، بعد انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، صرح قائلاً: "لست أنا المسؤول عن اختراع مصطلح "الأخبار الزائفة"، لأنني كنت أعتقد أن هناك أشخاصًا آخرين قد استخدموه أيضًا على مر السنين. فكل ما فعلته هو

جعل هذه العبارة أكثر وضوحًا، لأن مجتمعنا، للأسف، يعجّ بهذا النوع من الأخبار وهذا مؤسف حقًا."

في خريف سنة 2016، وخاصة خلال حملة ترامب الانتخابية، لاقى مصطلح "الأخبار الزائفة" شعبية ساحقة وأصبح أكثر تواترًا وانتشارًا، حيث لجأ ترامب إلى هذه الطريقة ولا يزال إلى اليوم يعول عليها. ومن خلال تغريداته على موقع تويتر، يقوم ترامب بنشر مثل هذه الأخبار عندما يريد تشويه سمعة بعض الأشخاص أو التشكيك في بعض الأخبار الحصرية التي نشرتها وسائل الإعلام التي كان يستهدفها.

في إحدى تغريداته على موقع تويتر، علق دونالد ترامب قائلاً

"هناك الكثير من الأخبار الزائفة اليوم، وبغض النظر عما أقوله أو أقوم به، لن يكتبوا أو يتحدثوا عن الحقيقة. فالأخبار الزائفة التي تنشرها وسائل الإعلام أصبحت خارج نطاق السيطرة".

تقوض الأخبار المزيفة التغطية الإعلامية الجادة وتضع على الصحفيين تغطية الأخبار الهامة. وجدت نتائج دراسة أجراها موقع BuzzFeed أن أفضل 20 خبرًا إخباريًا مزيفًا حول الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 حصل على مشاركة أكبر على الفيسبوك من أكبر 20 قصة انتخابية من 19 منفذًا إعلاميًا رئيسيًا. وقد انتقدت مواقع الأخبار المزيفة التي يستضيفها مجهولون والتي تفتقر إلى الناشرين المعروفين، لأنها



”هناك الكثير من الأخبار الزائفة اليوم، وبغض النظر عما أقوله أو أقوم به، لن يكتبوا أو يتحدثوا عن الحقيقة. فالأخبار الزائفة التي تنشرها وسائل الإعلام أصبحت خارج نطاق السيطرة“

أ | أنواع الأخبار الكاذبة / اضطراب المعلومات

القصد والغرض من الأخبار الكاذبة هو المهم. في بعض الحالات، قد يكون ما يبدو أخباراً مزيفة هو تهكم على الأخبار، يستخدم مبالغة ويدخل عناصر غير واقعية تهدف إلى التسلية أو التوضيح، بدلاً من الخداع. يمكن أن تكون البروباغندا أيضاً أخباراً مزيفة. وقد أبرز بعض الباحثين أن "الأخبار المزيفة" يمكن تمييزها ليس فقط من خلال زيف محتواها، ولكن أيضاً من طابع تداولها عبر الإنترنت. يمكن تحديد سبعة أنواع من الأخبار الكاذبة:

- المحتوى المضلل: نجد هذا النوع عندما يكون هناك استخدام مضلل للمعلومات لتصوير المشكلات أو الأفراد ضمن إطار مقصود عن طريق قص الصور أو اختيار اقتباسات أو احصائيات بشكل انتقائي. وتعد المرئيات من الأدوات القوية بشكل خاص لنشر المعلومات المضللة، نظراً لأنه يقل احتمال قيام أدمغتنا بنقد ما تراه العين. وتقع الإعلانات المدفوعة التي تحاكي محتوى التحرير أيضاً في هذه الفئة عندما لا يكون واضحاً للقارئ والمشاهد أن المحتوى مدفوع الأجر.

جزء من الحقيقة وليس الحقيقة كاملة

- غالباً ما تكون الأخبار الكاذبة ذات طابع متشائم.

- يميل القارئ غالباً لتصديقها، ويقلل من التشكيك فيها.

- تتميز الأخبار بعد نشرها بقدرتها على التضخم والزيادة.

أ | اضطراب المعلومات

في نوفمبر 2017، أعلنت كلير وارد من مؤسسة "أخبار المسودة الأولى" أنها رفضت عبارة "الأخبار المزيفة" ووجدت أنها غير كافية بشكل يدعو للأسف لوصف القضايا. تحدث الآن عن "اضطراب المعلومات" Information Disorder وتميز بين ثلاثة أنواع من المشاكل: "المعلومات الخاطئة"، و"المعلومات المضللة"، و"المعلومات المنشورة بنية الأذى":

- معلومات خاطئة (misinformation): نشر معلومات كاذبة دون قصد ضار.

- معلومات مضللة (disinformation): تم إنشاؤها ومشاركتها بواسطة أشخاص ذوي نوايا ضارة.

- معلومات منشورة بنية الأذى (malinformation): نشر المعلومات الحقيقية أو الملفقة بقصد التسبب في ضرر.

لأنها تجعل من الصعب مقاضاة مصادر الأخبار المزيفة بسبب التشهير.

خلال وبعد حملته الانتخابية وانتخابه الرئاسي، أشاع دونالد ترامب مصطلح "الأخبار المزيفة" بهذا المعنى، بغض النظر عن صدق الأخبار، عندما استخدمها لوصف التغطية الصحفية السلبية لنفسه.

نتيجة لسوء استخدام المصطلح من قبل ترامب، تعرض المصطلح لانتقادات متزايدة.

في أكتوبر 2018 قررت الحكومة البريطانية أنها لن تستخدم المصطلح "الأخبار المزيفة" لأنه مصطلح غير مُعرف بشكل جيد ومضلل ويخلط بين مجموعة متنوعة من المعلومات.

أ | خصائص الأخبار الكاذبة

تتميز الأخبار الكاذبة بمجموعة من الخصائص، وهي:

- سهولة انتشارها وسرعتها في التنقل في ظل تطور وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت.

- قد تكون مبهمة وغير واضحة، وتتسبب في حيرة لقارئها.

- تضيف الشائعات نوعاً من الراحة النفسية المؤقتة لقارئها، خاصة إذا كانت تتناسب وهوامه.

- تتميز الأخبار بأنها تعبر عن



هذه المعلومات ذات مصداقية ، ولكن يمكن أيضًا أن تكون مضللة أو متحيزة أو تتطلب النقر على عدة شرائح أو صور للوصول إلى المعلومات الفعلية. هذا النوع من الأخبار المزيفة مضللة في أحسن الأحوال وغير صحيحة في أسوأ الأحوال.

- المحتوى المعالج: عندما يتم التلاعب بالمحتوى الأصلي (المعلومات أو الصور) الحقيقي للخداع، كما هو الحال مع صورة معالجة. ومثال على ذلك ما حصل في جنوب أفريقيا عندما نشرت صور تم التلاعب بها لمحرة موقع HuffPost فريال هافاجي، وهي تجلس في حضن رجل الأعمال يوهان روبرت، مما أوحى بوجود علاقة شخصية معه.

- المحتوى الملفق: محتوى جديد خاطئ بنسبة 100٪، مصمم للخداع وإلحاق الأذى. يمكن أن يكون هذا النوع من المحتوى نصًا مكتوبًا، مثال على ذلك

الحقيقة ثم يتم قلبها بشكل هادف للتعليق على المجتمع. من المحتمل أن تنتشر أخبار ساخرة كما لو أنها أخبار حقيقية من قبل أولئك الذين لا يفهمون طبيعتها الفكاهية. مثال على ذلك : مواقع ساخرة مشهورة اسمها "البصل" The Onion و"المخلل الرياضي" Sports pickle و"البسكويت الاخباري" News biscuit .

- الربط الخاطئ: عندما لا تدعم العناوين أو الصور المرئية أو التوضيحية المحتوى. قد يُقرأ عنوان الخبر بأكثر من طريقة أو يُذكر شيء كحقيقة ، ولكن بعد ذلك، يشير نص المقالة إلى شيء مختلف. مصطلح الإنترنت لهذا النوع من الأخبار المزيفة المضللة هو "clickbait"، وهي العناوين أو الصور المثيرة التي تم تصميمها لجذب الزوار لزيارة صفحة أو رابط، بقصد توليد الأموال الإعلانية. غالبًا ما تكون هذه

- السياق الخاطئ: عندما تتم مشاركة محتوى أصلي مع معلومات سياقية خاطئة. أحد الأسباب التي تجعل مصطلح "الأخبار الزائفة" غير مفيد إلى حد كبير هو أنه يتم في الغالب تحويل المحتوى الحقيقي عن سياقه الأصلي. على سبيل المثال: تمت مشاركة صورة من فييتنام تم التقاطها في عام 2007، وأعيد تداولها بعد سبع سنوات على أنها صورة من نيبال في أعقاب الزلزال في عام 2015.

- المحتوى الانتحالي: تحصل مشكلات حقيقية عندما يجد الصحفيون أسماءهم على مقالات لم يكتبوها، أو أن نرى شعارات لمنظمات مستخدمة في مقاطع فيديو أو صور لم تنشئها. على سبيل المثال: قبل الانتخابات الكينية في عام 2017 اكتشفت BBC Africa أن شخصًا ما كان قد قام بإنشاء مقطع فيديو يظهر فيه شعار بي بي سي مرسومًا باستخدام الفوتوشوب وكذلك الشريط الاخباري، وكان متداولًا على الواتساب. وبعدها اضطرت القناة إلى تسجيل فيديو ومشاركتها على مواقع التواصل الاجتماعي محذرة الناس من أن يندفعوا بالفيديو الملفق.

- المحتوى الساخر: الأخبار الساخرة غالبًا ما تبدأ بنوع من الحقيقة ثم يتم قلبها بشكل

وفرت جائحة كوفيد-19 أرضاً خصبة لانتشار المعلومات الخاطئة عبر الإنترنت، مع أمثلة عديدة للأخبار الكاذبة طوال الأزمة. من الأمثلة المستمرة على الأخبار الكاذبة في وسائل التواصل الاجتماعي الادعاء أن تقنية 5G ارتبطت بانتشار الفيروس، حيث من المفترض أن 5G ثبتت أجهزة المناعة لدى الناس بينما كان الفيروس يتناقل عبر موجات الراديو. هذه الادعاءات عارية تماماً من الصحة، وتم دحضها مراراً وتكراراً من قبل المصادر الرسمية، ولكن تم تداولها على نطاق واسع برغم ذلك.

بعض الأحيان عند الضرورة للقضاء على "الأخبار الزائفة" التي تقوض حرية الصحافة وحقوق حرية التعبير، بما في ذلك إغلاق الإنترنت وحظر المنصات وفرض الرقابة.

- الاستهداف الضار للصحفيين (خاصة الصحفيات) من قبل مزودي المعلومات المضللة الذين يلجأون للتحرش عبر الإنترنت لتشويه سمعة التقارير الناقدة، الى جانب المحاولات المتعمدة لإيقاع الصحفيين في توزيع المعلومات المضللة.

أ أمثلة عن الأخبار الكاذبة

الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016

تفاقمت الأخبار الكاذبة والمعلومات الخاطئة لتصبح مشكلة كبيرة خلال الانتخابات الأمريكية في عام 2016، مع ادعاءات كاذبة ومضللة من مختلف أطراف الطيف السياسي. اقترح أحد التحليلات أن نسبة كبيرة من الأخبار الكاذبة التي تم تليفها في الانتخابات كانت من قبل المراهقين في مقدونيا، الذين اكتشفوا أنهم كلما اختلقوا أخباراً أكثر، زاد عدد الأشخاص الذين ينكرون على الأخبار ويشاركونها، وزادت الأموال التي يحققونها نتيجة لذلك.

الأخبار الكاذبة بشأن فيروس

كورونا

المقال الذي نشر حول تأييد البابا ترشيح دونالد ترامب للرئاسة. وقد يكون هذا المحتوى الملفق صورة، كما كان الحال عند تصميم ونشر رسم غرافيكي أشار كذباً إلى أنه يمكن للناس التصويت لصالح هيلاري كلينتون عبر الرسائل النصية، وقد استهدفت هذه الرسومات مجتمعات الأقليات على الشبكات الاجتماعية في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

عواقب اضطراب المعلومات

بالنسبة للصحافة وصناعة

الأخبار

- مزيد من تآكل الثقة في مصداقية الأخبار والصحافة والصحفيين الأفراد الذين يشاركون معلومات غير دقيقة أو ملفقة أو مضللة.

- خلط الصحافة النوعية مع معلومات مضللة وإعلانات المحتوى "المدفوعة" التي يصعب التفريق بينها وبين المادة الصحفية والمصاغة لتبدو أخباراً حقيقية، مما يفاقم من عدم ثقة العامة في الصحافة.

- إضعاف دور الصحفيين كوكلاء للمساءلة (على سبيل المثال عبر الصحافة الاستقصائية)، مع تسريب آثار ذلك على المجتمع الأوسع.

- عمليات القمع (المبررة في





في أعقاب تفجير ماراثون بوسطن في عام 2013، تم تداول ادعاءات كاذبة بأن التفجير كان خدعة متقنة خططت لها الحكومة الأمريكية على الإنترنت. في أعقاب العديد من الأحداث الإرهابية في جميع أنحاء العالم، غالبًا ما تنتشر نظريات المؤامرة. إن فكرة "الفاعل المجهول"، أي أن العملية نفذتها الدولة أو عصابة سرية لإلقاء اللوم على الآخرين أو توفير غطاء لأنشطة أخرى، هي فكرة مجازية شائعة.

أثار نشر الأخبار الكاذبة

للأخبار الكاذبة أثار وخيمة على المجتمع، وعلى الوسط الذي تنتشر فيه. وفي ظل الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي، أصبح انتشار الأخبار الكاذبة أكبر وأسرع وأسهل من ذي قبل، وهو ما قد يكون له الأثر والضرر الأكبر من الأخبار الكاذبة نفسها، وهو ما قد يجعل الأمر مقلقًا بشكل واضح وكبير. ومن أبرز أثار نشر الأخبار الكاذبة:

- نشر القلق والخوف، وتزيد من مشاعر الإحباط فيه وزعزعة أمن واستقرار المجتمع والوسط الذي تنشر فيه، خاصة إذا نشرت من قبل جهة معادية للدولة.

- تزييف الحقائق والتشهير في بعض الناس الشرفاء.

- فقدان المصداقية، خاص لمن يقومون بنشر الأخبار الكاذبة. - تؤدي الأخبار الكاذبة لتدمير نظام المجتمع وقيمه من صدق وأمانة وتكافل وغيرها، ما يؤدي لضعف قوة المجتمع وفقدان ثقته بنفسه.

- تساهم الأخبار الكاذبة في تدني المعنويات في المجتمع، ما يؤدي على المدى البعيد لفقدان الثقة في أي أخبار تنشر في المجتمع سواء كانت صحيحة أم كاذبة.

- المجتمع الذي تنتشر فيه الأخبار الكاذبة تكثر فيه الأمراض النفسية وتقل المحبة والمودة فيه، خاصة إذا كانت الأخبار تركز على ميول الفرد ورغباته.

أثار نشر الأخبار الكاذبة

غالبًا ما يتم نشر الأخبار الكاذبة من خلال مواقع الأخبار الكاذبة، والتي غالبًا ما تحاكي مصادر الأخبار الأصلية في محاولة لاكتساب المصداقية. وفقًا للأبحاث، تمكّن وسائل التواصل الاجتماعي من انتشار الادعاءات الكاذبة، ما يسبب ترويجها أسرع من ترويج الأخبار الحقيقية في واقع الأمر. تنتشر الأخبار الكاذبة بسرعة لأنها مصممة عادة لجذب الانتباه وجذب المشاعر، وهذا هو السبب في أنها غالبًا ما تحتوي على ادعاءات أو قصص غريبة تثير الغضب أو الخوف.

غالبًا ما يعطي الموجز بوسائل التواصل الاجتماعي الأولوية للمحتوى بناءً على مقاييس التفاعل - أي عدد مرات مشاركته

- تحقق من الكاتب: ابحث عن كاتب الخبر لمعرفة ما إذا كان شخصاً يتمتع بالمصداقية. على سبيل المثال، أهو شخص حقيقي؟ وهل هو حسن السمعة؟ هل يكتب في مجال خبرته المحدد؟ وهل لديه أجندة معينة؟ ضع في اعتبارك الدافع المحتمل لدى الكاتب.

- تحقق من المصادر الأخرى: هل نشرت الخبر وسائل إعلامية أو إخبارية أخرى حسنة السمعة؟ هل تم الاستشهاد بمصادر موثوقة في الخبر؟ لدى وكالات الأنباء العالمية المحترفة إرشادات تحريرية وموارد شاملة للتحقق من الحقائق، لذلك إذا وجدت أنها تنقل الخبر هي الأخرى، فهذه علامة جيدة.

- تمتع بعقلية نقدية: يُصاغ الكثير من الأخبار الكاذبة بذكاء لإثارة ردود فعل عاطفية قوية، مثل الخوف أو الغضب. فتناول الموضوع بفكر نقدي واسأل نفسك: لماذا نُشر هذا الخبر؟ هل للترويج لقضية أو أجندة معينة؟ هل لدفعي إلى النقر للوصول إلى موقع ويب آخر؟ هل تم إنشاء هذا الخبر أو المحتوى من أجل الربح؟ هل هذا المحتوى هو "إعلان" في الواقع؟ هل تم دفع المال لمصادر الخبر؟ هل تم دفع المال لكاتب الخبر؟ ما هو محتوى الرسالة؟ هل يتم استخدام مصادر وخبراء متعددين ومختلفين في تقاريرهم؟

يحاولون التدخل في صنع القرار السياسي. تتضمن الأخبار الكاذبة أحياناً استخدام تقنية التزييف العميق. وهذه عبارة عن مقاطع فيديو مزيفة تم إنشاؤها باستخدام البرامج الرقمية والتعلم الآلي ومبادلة الوجوه. يتم دمج الصور لإنشاء لقطات جديدة تعرض أحداثاً أو إجراءات لم تحدث على أرض الواقع. يمكن أن تكون النتائج مقنعة للغاية ويصعب اكتشاف أنها زائفة.

كيف تعرف أن خبراً كاذباً؟

قد يتساءل الصحفي عن كيفية التعرف على الأخبار الكاذبة على Facebook ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، وكيف يتجنب مشاركة المعلومات المغلوطة عن طريق الخطأ عبر الإنترنت. فيما يلي عشر نصائح تساعدك كصحفي في التعرف على المعلومات الخاطئة واكتشاف مواقع الأخبار الكاذبة والتروي قبل مشاركتها:

- تحقق من المصدر : تحقق من عنوان الويب للصفحة التي تبحث عنها. في بعض الأحيان، قد تحتوي المواقع الإخبارية الكاذبة على أخطاء إملائية في عنوان URL أو تستخدم امتدادات نطاقات أقل انتشاراً، مثل "infonet." أو "offer." أو "co." أو "su." إذا كنت لا تعرف الموقع، فابحث في قسم "نبذة عنا".

وابداء الإعجاب به - وليس على مدى دقته أو تحري الصدق فيه. يمكن أن يسمح هذا النهج بانتشار العناوين الجاذبة للنقر والمبالغة والمعلومات الخطأ على نطاق واسع. يُنظر إلى شركات وسائل التواصل الاجتماعي على أنها منصات وليست ناشرين، مما يعني أنه لا تتحمل نفس المسؤوليات القانونية مثل وسائل الإعلام التقليدية، مع أن هذا قد يتغير مع تطور المشهد السياسي والقانوني.

يمكن لروبوتات وسائل التواصل الاجتماعي أن تنشر أخباراً كاذبة لأنها تنتج وتنشر المقالات على نطاق واسع، بغض النظر عن مصداقية مصادرها. يمكن للبوتات إنشاء حسابات زائفة عبر الإنترنت، والتي تكتسب بعد ذلك متابعين وتقديراً وسلطة، وبعضها مبرمج لنشر معلومات مضللة.

المتصيّدون هم مستخدمو الإنترنت الذين يحاولون عمداً بدء الجدل أو إزعاج الناس. هؤلاء يلعبون أيضاً دوراً لا بأس به في نشر الأخبار الكاذبة. بل إنهم قد يكونون، في بعض الأحيان، مأجورين للقيام بذلك لأسباب سياسية. تُستخدم أحياناً مصطلحات "اللبان الإلكترونية" أو "الذباب الإلكتروني" في هذا السياق للإشارة إلى مجموعات مؤسسية من المتصيدين الذين

- تحقق من الحقائق: ستستشهد الأخبار الموثوقة بالكثير من الحقائق، مثل البيانات والإحصاءات والاقتباسات من الخبراء وما إلى ذلك. فإن لم يكن أي من ذلك موجوداً، يجدر بك التساؤل عن السبب. غالباً ما تتضمن التقارير التي تحتوي على معلومات خاطئة على تواريخ غير صحيحة أو تتابعات زمنية معدلة، لذلك يُفضل التحقق من توقيت نشر المقالة. هل الخبر حديث أم قديم؟

- تحقق من التعليقات: حتى إذا كان المقال أو الفيديو أصيلاً، فقد لا تكون التعليقات أدناه صحيحة. غالباً ما يمكن إنشاء الروابط أو كتابة التعليقات المنشورة رداً على المحتوى تلقائياً بواسطة الروبوتات أو الأشخاص المعيّنين لنشر المعلومات المضللة أو المربكة.

- تحقق مما إذا كان الأمر محض دعاية: تحظى المواقع الساخرة بشعبية، وفي بعض الأحيان لا يكون من الواضح دائماً ما إذا كانت الأخبار مجرد مزحة أم محاكاة ساخرة. تحقق من موقع الويب لمعرفة ما إذا كان معروفاً بالسخرية أو تأليف أخبار مضحكة.

- تحقق من صحة الصور: ربما تم تعديل الصور التي تراها على وسائل التواصل الاجتماعي أو تم التلاعب بمحتوياتها. تشمل العلامات الفبركة المحتملة للصور: تموج الخطوط المستقيمة في الخلفية، والظلال الغريبة أو الحواف غير المستوية ودرجة لون البشرة التي تبدو مثالية للغاية. ضع في اعتبارك أيضاً أن الصورة قد تكون دقيقة ولكن كل ما في الأمر أنها مُستخدمة في سياق مضلل. بإمكانك استخدام أدوات مثل

البحث العكسي عن الصور من Google للتحقق من مصدر الصورة وما إذا كان قد تم التغيير فيها.

- استخدم موقعاً للتحقق من الحقائق: خلال الأعوام الأخيرة الماضية، ومع تنامي دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار، برزت عشرات المنصات والمواقع الإعلامية العربية والأجنبية الرصينة التي تهتم بالبحث عن الأخبار الكاذبة، ومنها على سبيل المثال: مسبار - فتبينوا - منصة "ده جدد" المصرية - Snopes - Fact Check - PoliFact - BBC Reality Check.



أخيراً،

تتزايد مخاوف الصحفيين من تأثير الأخبار الزائفة التي يُروج لها عبر وسائل الاعلام في الفترة الأخيرة، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث علت الأصوات الداعية لمحاربة الأخبار الكاذبة التي تنشر على المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

وقد ازداد النقاش والجدل بين المعنيين، وسيستمر بلا شك، حول قضية الأخبار الكاذبة في وسائل التواصل الاجتماعي نظراً لتأثيراتها المتشعبة، وأيضاً لصعوبة التصدي لها. فإذا كان الاتفاق على تعريف الأخبار الكاذبة يبدو سهلاً، فإن اكتشافها هو الأصعب، والتصدي لها هو المعضلة، بالنظر إلى الكم الهائل من الأخبار والمعلومات والصور وأشرطة الفيديو التي يجري تداولها يومياً في منصات

في منصات التواصل الاجتماعي. كما أن الناس يسارعون بنشرها من دون تقصي مصادرها أو التحقق من صحتها في أغلب الأحيان.

إن الأخبار الكاذبة لا تختلف كثيراً عن البروباغندا والإشاعات، وإن من بين أسباب انتشارها ما بات يسمى بالنموذج الاقتصادي الجديد لوسائل الإعلام الذي أصبح يمثل إشكالية في وقت كنا نعلم أن هناك جرائم يتم إنتاجها لتباع للناس وأن هناك معلنين يقدمون عروضهم ويختارون الجرائد التي لها أكبر عدد من المبيعات، لكن اليوم المعلن يبحث عن وسائل الإعلام التي تحقق أعلى المتابعات. وتبرز الإشكالية هنا في نوعية الأخبار التي يتم نشرها لجلب هذه المتابعات.

تسلط اليوم لجنة دعم الصحفيين الضوء على إشكالية الأخبار الكاذبة، سواء في دول

العالم العربي أو على الصعيد العالمي، مؤكدة أن هذه الأخبار يكون وراءها أشخاص يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة، أو جهات تعمل على اختراع أخبار كاذبة لأهداف مادية خصوصاً أن الأخبار باتت مرتبطة بنموذج اقتصادي جديد للصحافة يقوم على أكبر عدد من النقرات. وقد تؤدي هذه الظاهرة الخطيرة إلى إمكانية فقدان قيمة مهنة الصحافة أمام انتشار ما يسمى بـ "أخبار الاثارة" أو (الغرائب والشائعات)، وهو ما بات يشكل خطراً كبيراً على المهنة وأيضاً على المجتمع خصوصاً أن هذه الأخبار تعتمد على إعادة نشر مصدقها لمعلومات خطأ أو إعادة تغريدها أو مشاركتها. لذا تؤكد اللجنة على أهمية تحقق الصحفيين من صحة الخبر قبل إعادة نشره والاستعانة بطرق التحقق التي تم طرحها مسبقاً.



النقاط الرئيسية الواردة في التقرير.

- معلومات عن المنظمة غير الحكومية: يجب أن يقدم التقرير فقرة قصيرة عن أهداف وعمل المنظمة غير الحكومية التي تقدم التقرير.

- اللغة: تفضل المفوضية السامية لحقوق الإنسان كتابة التقارير باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو أي لغة رسمية أخرى للأمم المتحدة.

- يجب أن تكون التقارير قصيرة ويجب ألا تتجاوز 5 صفحات إذا تم تقديمها من قبل منظمة فردية أو 10 صفحات إذا تم تقديمها من قبل أكثر من منظمة ضمن تقرير مشترك. يمكن إرفاق المرفقات والمعلومات الداعمة للرجوع إليها فقط.

- الفترة الزمنية: من المقرر إجراء الاستعراض الدوري الشامل كل أربع سنوات لكل بلد. يجب على جميع الجهات الفاعلة التي تقدم معلومات لتتم مراجعتها (البلدان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية) أن تقصر نطاق تقاريرها على أربع سنوات.

الموعد النهائي: يجب تقديم تقارير المنظمات غير الحكومية قبل حوالي سبعة أشهر من المراجعة.

3. طلب مساعدة الدول:

الإستعراض الدوري الشامل

مشاركة المنظمات غير الحكومية

يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدم معلومات يمكن إضافتها إلى "أصحاب المصلحة الآخرين" الذي يجري النظر فيه أثناء الاستعراض. ويمكن لأي دولة تشارك في المناقشات التفاعلية أن تشير إلى المعلومات التي تقدمها تلك المنظمات أثناء الاستعراض في اجتماع الفريق العامل. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحضر دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وتستطيع الإدلاء ببيانات في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان عندما يجري النظر في نتائج استعراضات الدول.

الطرق التي يمكن للمنظمات غير الحكومية من خلالها المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل:

1. المشاركة في تقرير الحكومة: تشجع المفوضية بشدة البلدان على التشاور مع المجتمع المدني في إعداد التقرير الوطني للبلد. لذلك يجب على المنظمات غير الحكومية أن تصر على التشاور الموضوعي والشامل والمستمر. سيساعد هذا المنظمات غير الحكومية على تحديد الموضوعات التي سيتناولها تقرير الحكومة، وتحديد نقاط القوة والضعف في تغطيتها، والاستعداد لسد الثغرات في التقرير الوطني بمعلومات إضافية.

2. تقديم تقرير أصحاب المصلحة:

يمكن للمنظمات غير الحكومية أيضًا تقديم تقرير حول قضايا حقوق الإنسان وامتنال بلادهم لالتزامات حقوق الإنسان. بالنسبة للاستعراض الدوري الشامل، يتم النظر في إدراج تقارير أصحاب المصلحة في ملخص التقارير التي تعدها المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وفقًا للمبادئ التوجيهية التقنية لتقديم معلومات أصحاب المصلحة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ينبغي أن تتضمن التقارير ما يلي:

- فقرة تمهيدية: يجب أن تتضمن التقديمات المكتوبة ملخصًا تمهيدياً، مع تحديد



يضع الاستعراض الدوري الشامل سجل حقوق الإنسان لكل دولة عضو في الأمم المتحدة تحت المجهر كل خمس سنوات

المراجعة قبل جلسة الحوار التفاعلي لمحاولة التأثير على قرار الحكومة بشأن قبول أو رفض التوصيات الرئيسية.

5. الحضور والمشاركة في جلسة مجلس حقوق الإنسان:

- يمكن للمنظمات الغير حكومية المشاركة في الجلسة العامة للاستعراض الدوري الشامل التي تنعقد بعد ثلاثة إلى أربعة أشهر من المراجعة - ويُسمح للمنظمات غير الحكومية بالإدلاء ببيانات شفوية أو مكتوبة ، وإبداء تعليقات أو طرح أسئلة على الدولة قيد المراجعة قبل اعتماد الوثيقة الختامية. يجوز فقط للمنظمات ذات الصلة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حضور الدورة.

جانبى يتم فيه تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان التي تهم الدولة قيد المراجعة. يجب أن يكون الحدث الجانبى بمثابة جلسة إعلامية للبلدان المتعاطفة مع حقوق الإنسان. و يُوصى بعقد الحدث الجانبى قبل يوم واحد من المراجعة.

- حضور المراجعة

يمكن للمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حضور جلسات الفريق العامل للاستعراض الدوري الشامل ، لكن لا يمكنها الإدلاء بأي بيانات في اجتماعات الدورة.

- اللقاء مع الحكومة:

يجب على المنظمات غير الحكومية الضغط من أجل عقد اجتماع مع مندوبى الدولة قيد

نظرًا لأن المنظمات غير الحكومية قد تحضر جلسة المراجعة نفسها ولكنها لا تتحدث فيها ، فإن الضغط على الدول بشأن قضايا حقوق الإنسان المهمة هو الطريقة الوحيدة للتأكد من رفع التوصيات أثناء المراجعة. يجب على المنظمات غير الحكومية تحديد البلدان التي قد تكون متعاطفة مع قضاياها وتحديد مواعيد اجتماعات مع ممثلين من السفارات والقنصليات والبعثات في البلد الأم و / أو جنيف.

4. حضور جلسة الفريق العامل الاستعراض الدوري الشامل:

- تنظيم حدث جانبى:

تتمثل إحدى الطرق لضمان سماع أصوات المنظمات غير الحكومية أثناء المراجعة في عقد حدث

- إعداد بيانات شفوية ومكتوبة

يتم تخصيص عشرين دقيقة من الجلسة للبيانات الشفوية للمنظمات غير الحكومية. كل متحدث لديه دقيقتان للإدلاء ببيانه ضمن البند السادس من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان كما يمكن الاداء ببيان شفوي من خلال نفس البند خلال المناقشة العامة مع العلم بأن المتحدث لديه فقط دقيقة ونصف. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أيضًا تقديم بيانات مكتوبة على هامش أعمال دورات مجلس حقوق الإنسان وتحت البند 6.

متابعة ودفع تنفيذ التوصيات

المقدمة خلال الاستعراض

الدوري الشامل:

- تنظيم مؤتمر صحفي للإعلان عن نتائج الوثيقة الختامية التي تمت الموافقة عليها من قبل البلد قيد المراجعة ، مما يعني أنه قد قبل التوصيات وقدم تعهدات طوعية لتنفيذها. كما يجب تسليط الضوء على التوصيات التي تم رفضها وتعليقها.

- يحق للمنظمات الغير حكومية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات عن الاستعراض الدوري الشامل وتثقيف الجمهور والضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها.

- تنظيم الاجتماعات لمناقشة

أهمية الوثيقة النهائية مع المجتمع وكيف يمكن لأعضاء المجتمع المشاركة في عملية التنفيذ.

- وضع استراتيجية لمتابعة التنفيذ. يجب على المنظمات مراقبة تقدم الحكومة بالإضافة إلى المشكلات أو القيود خلال السنوات الأربع بين المراجعات.

- المشاركة في التنفيذ: يجب على المنظمات غير الحكومية الدخول في حوار مع الحكومة لتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان محل الاهتمام ، ولجعل عملية وأساليب التنفيذ فعالة ومستهدفة قدر الإمكان.

دول العالم العربي التي ستشارك في الاستعراض الدوري الشامل (الدورة الرابعة)

الإمارات	قطر	موريتانيا
جيبوتي	العراق	الصومال
السعودية	مصر	عمان
الأردن	الكويت	سوريا
اليمن	ليبيا	السودان
جزر القمر	لبنان	



الدولة	تاريخ الاستعراض الدوري الشامل	المهلة الأخيرة لتسليم تقارير المنظمات
الإمارات	2023 - 5 (12-1)	11-10-2022
جيبوتي	2023 - 11 (17-6)	9 - 3 - 2023
السعودية	كانون الثاني - شباط 2024	29 - 6 - 2023
الأردن	كانون الثاني - شباط 2024	29 - 6 - 2023
اليمن	نيسان - أيار 2024	28 - 9 - 2023
جزر القمر	نيسان - أيار 2024	28 - 9 - 2023
قطر	تشرين الأول - تشرين الثاني 2024	14 - 3 - 2024
العراق	كانون الثاني - شباط 2025	27 - 6 - 2024
مصر	كانون الثاني - شباط 2025	27 - 6 - 2024
الكويت	نيسان - أيار 2025	26 - 9 - 2024
ليبيا	تشرين الأول - تشرين الثاني 2025	13 - 3 - 2025
لبنان	كانون الثاني - شباط 2026	25 - 6 - 2025
موريتانيا	كانون الثاني - شباط 2026	25 - 6 - 2025
عمان	كانون الثاني - شباط 2026	25 - 6 - 2025
الصومال	نيسان - أيار 2026	25 - 9 - 2025
سوريا	كانون الثاني - شباط 2027	25 - 6 - 2026
السودان	كانون الثاني - شباط 2027	12 - 3 - 2026

واقع الحريات الصحفية في السودان



تعد حرية الصحافة احدى أهم مكونات الديمقراطية والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة. فلا يوجد ديمقراطية بدون وجود اعلام حر. كان هذا طموح الصحفيين في السودان بعد الاطاحة بالرئيس السوداني السابق عمر البشير. لكن الآمال الكبيرة سرعان ما تراجعت بعد استلام عبد الله حمدوك وتحالف الحرية والتغيير الحكومة وبعدها استيلاء الجيش على السلطة في أكتوبر من عام 2021.

لم يكن كل شيء على ما يرام في السودان طوال عهد الأنظمة الاستبدادية السابقة، فقد كانت مساحة حرية الرأي والتعبير محدودة ولم يخل الوضع من توتر بين الصحفيين والحكومات المتتالية . صنف منظمة هيومن رايتس واتش السودان كمكان

خطر على الصحفيين اذ تعرض المئات منهم للاعتقال والتضييق الأمني على مدى ثلاثين عامًا من حكم البشير.

بعد سقوط البشير في نيسان/ابريل من عام 2019، وخلال الفترة الانتقالية وإبان حقبة حكومة عبد الله حمدوك وتحالف الحرية والتغيير، أصبحت أسوأ مما كانت عليه في فترة حكم البشير. اذ شهدت فترة حكم تحالف الحرية والتغيير مصادرة صحف عديدة، من بينها صحيفة السوداني، وصحيفة الرأي العام، وصحف أخرى، كما تمت مصادرة محطات تلفزة واذاعات مسموعة، منها على سبيل المثال لا الحصر قناة الشروق الفضائية، وقناة طيبة، وبقاة قنوات افريقيا.

وفي هذه الفترة أيضا، تم حل الاتحاد العام للصحفيين،

ومصادرة داره وأمواله. مثلما تم حل جميع النقابات المهنية وتعيين لجان حزبية لتسيير هذه النقابات.

وفي حقبة حكومة تحالف الحرية والتغيير، تم التضييق على الصحفيين، حيث تعرض بعضهم للاعتقال والحبس دون جريرة غير الحرص على الحق في التعبير، ولعل ما تعرض له عميد الصحافة السودانية الاستاذ حسين خوجلي من حبس وظلم وسوء معاملة داخل أسوار سجون هذه السلطة مثالا على ذلك البطش الذي افقده بصره أو كاد، ومن الامثلة كذلك حالة الخطف الذي تعرض لها الصحفي عطايف التوم وغيرها من الامثلة.

بعد استيلاء الجيش على السلطة في 25 تشرين أول/أكتوبر 2021 أدى ذلك الى اضطراب سياسي.

واحتجاجات مستمرة وانعكس ذلك سلبياً على الحريات الصحفية. فمنذ بداية هذا العام احتجز العديد الصحفيين وأغلقت بعض الصحف فضلاً عن فرض قيود على وسائل الاعلام مما اثار مخاوف لدى صحفيين حول مستقبل الصحافة في البلاد.

ففي تلك الفترة اعتقلت السلطات الامنية بولاية جنوب دارفور الصحفي عبد المنعم مادبو ومدير مكتب الجزيرة بالسودان المسلمي الكباشي وتعرض مراسلها الطاهر المرضي الى مضايقات امنية أثناء تغطية مليونية 30 أكتوبر.

وأغلقت القوات العسكرية وكالة السودان للأنباء صبيحة الانقلاب وأمرت الصحفيين بالمغادرة فوراً ووضعت قوة من الجيش قرب المبنى.

وأثناء تغطيته مليونية 13 نوفمبر في مدينة أم درمان غربي العاصمة السودانية. سجلت القوات العسكرية اعتداءات على الصحفيين حيث تعرض الصحفي حمد سليمان الى رصاص في الأرجل.

وطال مراسل قناة الجزيرة أسامة سيد احمد بمدينة القضايف تحقيقاً أمنياً شرق السودان وطلب منه مغادرة الولاية وذلك بالتزامن مع مليونية 13 نوفمبر.

وأكد ماجد محمد علي عضو اللجنة المشتركة للأجسام

الصحفية ، ان السلطات الامنية اعتقلت الصحفي اباذر محمود بمدينة نيالا بولاية جنوب دارفور منذ 25 أكتوبر.

وفي الخرطوم، اعتقلت السلطات الصحفي علي فارساب في السابع عشر من أكتوبر الجاري من منطقة بحري. وأفادت صحفيون ان فارساب اقتيد إلى السجن وهو مصاب بكسور ولم يسمح له بتلقى العلاج. فيما اعتقلت الاستخبارات العسكرية الصحفي بمكتب قناة الجزيرة الخرطوم عبد الرؤوف طه، والصحفي شوقي عبد العظيم وحقت معهم ساعات قبل أن تفرج عنهم .

وأدى حظر شبكة الانترنت في السودان منذ صبيحة وقوع الانقلاب في 25 أكتوبر إلى صعوبات تواجه الصحفيين في الحصول على المعلومات وتوثيق الانتهاكات فيما أمرت محكمة سودانية بإعادة خدمة الانترنت وذلك بحكم قضائي اصدرته بحسب ما أكد الأمين العام لجمعية حماية المستهلك ياسر ميرغني للصحفيين مؤتمر صحفي بالعاصمة السودانية قائلًا: "ان الجهات التي أوقفت خدمة الانترنت يجب ان تنفذ الأمر القضائي فوراً."

ووفق للمرصد الأوروبي للإعلام، استهدف الانقلاب 55 صحفياً ومؤسسة إعلامية في الفترة بين أكتوبر 2021 ومارس 2022..

وتخللت هذه الممارسات اعتقالات تعسفية ومضايقات وإغلاق مكاتب واعتداءات جسدية ونفسية.

في 31 آب/أغسطس 2022 رحبت منظمة "مراسلون بلا حدود" بتأسيس أول نقابة مستقلة للصحفيين في السودان، بعد 33 عاماً على قرار الرئيس المعزول عمر البشير حل النقابات عقب استيلائه على السلطة في عام 1989. وشارك أكثر من 1400 صحفي داخل السودان وخارجها في انتخابات تأسيس النقابة، وأسفرت عن فوز عبد المنعم أبو إدريس علي.

النقابة الجديدة تعرضت لهجوم من اتحاد الصحفيين الذي كان موالياً للبشير وتم تشكيله أثناء حكمه، إذ قال الاتحاد في بيان إن النقابة الجديدة شكلت بطريقة غير قانونية وبعمل سياسي. وتحدث عن شبكات في تمويلها وعن وقوف كواحد سياسية وراءها.

اليوم ووفقاً للتصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2021 تحتل السودان في المرتبة 159 من مجمل 180 دولة في العالم، وعلى الرغم من زوال النظام السابق، فإن السياسة السالبة للحرية لم تتغير بتاتاً، إذ لا تزال معظم الصحف التي تغطي الأحداث السياسية تابعة للنظام.

الظلم في تخصيص راتب يتناسب مع الجهد الذي تبذله، مستغلين بذلك عدم قدرتها في الدفاع عن حقوقها خوفاً من الانتقاد ، هذه بعض السلبيات التي شخصتها وعذراً على الإطالة.

2. صحفية من السليمانية

” انا اعمل منذ عشر سنوات في مجال الاعلام والصحافة، وقد رأيت ولاحظت الفروقات في رواتب الصحفيات في المؤسسات الاعلامية ان كانت حزبية او غير حزبية، وهناك حالات كثيرة من العنف والتحرش ضد الصحفيات في المؤسسات الاعلامية ومن بينهم نواب ومن هم بدرجة اعلى كانوا يتحرشون بي عن طريق المكالمات الهاتفية والشخصيات الحزبية ايضا يحاولون استغلال الصحفيات.

3. صحفية كردية من دهوك

” العنف والتحرش والمشاكل الاخرى ضد النساء الصحفيات لاتعدى ولاتحصى، الله اعلم بها فقط. هناك مشاكل جمة تواجه الصحفيات الا اننا يجب علينا عدم كشفها وعدم الحديث عنها لان مجتمعنا ظالم جدا وحتى وان كنا على حق فهو يعيرنا ويوجه الاتهام الينا لذلك وخوفا من المجتمع لانستطيع الحديث عن تلك المشاكل التي تواجه

المشاكل والعقبات التي تعاني منها الصحفيات العراقيات

تابعت لجنة دعم الصحفيين أوضاع الصحفيات في العراق وسلطت الضوء على المشاكل والعقبات التي تتعرض لها كل منهن خلال مزاولتهن عملهن الصحفي. وأجرت اللجنة استطلاعاً للرأي على عينة من 9 صحفيات عراقيات من محافظات مختلفة، وطُرح عليهن عدة أسئلة حول أبرز الانتهاكات التي يتعرضن لها كصحفيات عراقيات خلال مزاولتهن عملهن الصحفي. وقد تبين عدة انتهاكات أبرزها عدم المساواة في الرواتب مع الصحفيين الذكور، العنف اللفظي والجسدي، التحرش الجنسي، والتهميش والاقصاء، التمييز ضد الصحفيات المحجبات.

تعمل فيها، وهذه النظرة الدونية لم يغيرها الزمن ، ولا التطور العلمي والتكنولوجي في العالم، نحن ندعي مواكبة هذا التقدم باقلامنا ومنشوراتنا، لكنه لا يطبق على ارض الواقع.

عانيت خلال عملي الصحفي من سياسة التهميش والاقصاء في العمل ، كان مدير المؤسسة يرفض اقتراحاتي لتطوير القسم الخاص بي، واعتراضاتي على بعض السلبيات التي تؤثر بصورة مباشرة على عملنا، وهذا الاعتراض والرفض سببه نظرة المجتمع بالانتقاص من المرأة وعملها .

كما ان المرأة الاعلامية تواجه

وقد فضلت الصحفيات عدم الكشف عن اسمائهن لاسباب مجتمعية وأسباب أمنية تتعلق بالسلامة الشخصية. نعرض لكم أجوبة الصحفيات اللواتي تم اختيارهن لاستطلاع الرأي:

1. اعلامية من بغداد

” المتابع للشأن العراقي بإمكانه تشخيص المشاكل والمعوقات التي تحول دون ممارسة المرأة الاعلامية دورها في هذا المجال ، شأنه بذلك شأن باقي الاختصاصات ، فكما هو معلوم لدى الجميع ان اصحاب القرار في أي مؤسسة كانت ليس لديهم جدية في تولي المرأة منصباً مهماً في مؤسستها التي



الصحفيات.

منذ سنين عدة اعمل في مجال الاعلام وهناك العديد من صديقاتي تعرضن الى المشاكل والتحرشات الا انهن لا يستطعن الكشف عنها خوفا على سمعتهن. هذه المشاكل بحاجة الى العديد من التقارير، ولكن هل هذه التقارير تحل تلك المشاكل؟ انا اوجه هذا السؤال اليك واجابه بنفسني، كلا. “

4. صحفية في قضاء كلار التابع الى محافظة السليمانية

” قدمت سيرتي الذاتية لعدد من وسائل الاعلام تجاوباً مع طلباتها بحاجتها الى الاعلاميات لتقديم البرامج وكنت اثق بنفسني كثيرا لخبرتي الكبيرة في الاعلام

وبعد ذلك ذهبت للمقابلة والاختبار الى اربيل لقناة خيزان "العائلة" وذهبت مع صديقتين لي وعندما قابلني المدير اصبح متوترا جدا وقال لي بعد ان حدد بنفسه لي وقت المقابلة: لا استطيع مقابلتك الان.

وعندما خرجت من القناة راسلني على الفاير وقال لي: لماذا لم تأت بوحدهك واتيتني مع صديقاتك انا افرغت القناة من الموظفين على امل مقابلتك من اجل توفير اجواء رومانسية جميلة لي ولك من اجل تلبية رغباتنا وسأخصص لك راتباً جيداً.

ومرة اخرى ايضا، شركة في كلار كانت بحاجة الى سكرتيرة وبعد نجاحي في المقابلة حددوا لي

يوم المباشرة بعلمي معهم الا انهم اتصلوا بي هاتفيا وقالوا لي ان احد الاحزاب فرضوا علينا سكرتيرة اخرى ونحن لاحول ولاقوة لنا بذلك. كما تحرش بي احد مدراء احدى المحطات التلفزيونية في كلار وطلب ممارسة السكس معي مقابل تعييني ومنحي راتباً مضاعفاً. وقد تعرضت الى العديد من التحرشات والمشاكل وعدم الانصاف اضافة الى التي ذكرتها. “

5. صحفية في قضاء كلار التابع الى محافظة السليمانية

” هذه المشاكل والمعوقات التي سأحدث عنها هي مشاكل اغلب النساء الصحفيات. احدى هذه المشاكل التحرش، وكان هناك

مكان لآخر صرنا نرى المساومة أننا لسنا بهذا الرخص أن نساوم جسدياً على مانقدم من عمل نتقاضى اجورنا منه أن نعطي أشياء إضافية، فور ما نرفض نتعرض للهجمات الخفيفة من الحاجز المهني انتهاءً بالحاجز النفسي نضطر لترك المؤسسة، يرجح السبب الأول لمنح البعض من غير المهنيات هذه الإضافات الغير لائقة اخلاقياً كنت اشاهدها في قناة التي اعمل فيها ولانني رفضت التلوث تم معادتي وطلب استقالة فوراً

8. صحفية من بغداد

هناك غبن واضح وكبير بحق الصحفيات والاعلاميات داخل المؤسسات الاعلامية لاسيما منهن المحجبات عدم استقبالهن والتعاون معهن داخل المؤسسات الاعلامية او الدوائر الرسمية واذا يتم التعامل فسيكون جزئي وغير لائق بها كامرأة عراقية محترمة اما ناحية الرواتب فلا يوجد انصاف فبالتالي المحجبة يكون راتبها شيء والغير محجبة شيء اخر دعنا نتحدث عن ظاهرة التحرش فهنا يجب ان نتوقف هذه الظاهرة وعدم الاساءة للمرأة باكثر من هذا الحد وانا اتحمل مسؤولية ما اقول هناك ظلم وغبن كبير للمرأة العراقية صح البعض يراها بانها قوية ومسيطر على الوضع لكن

باسورد ماستر كارد لحتى يتم ارسال الاموال لحين افتتاح القناة، فهذا الاستغلال دائماً ما تتعرض له العاملة في مجال الاعلام .

إننا بحاجة ماسة لمراجعة المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع، التي باتت في مستوى سيئ لا يمكن معها أن يكون هناك مجتمع سليم، يجب التركيز من جديد على دور الأسرة في التربية وضرورة مراقبة أبنائها وبناتها.

كذلك نحن بحاجة إلى إعلام من نوع آخر، إعلام يقدر التعاليم الدينية ولا يسخر منها، إعلام يحترم العادات والتقاليد والقيم والأخلاق ويدعو للتمسك بها والحفاظ عليها، إعلام يبني ولا يهدم، فالإعلام مكون أساسي لثقافات الأمم والشعوب، وفي بلداننا العربية هو المكون الأساسي، وفي كثير من الأحيان هو المكون الوحيد لثقافته وقيمه.

7. صحفية من كربلاء

لكل مهنة متاعب أما العمل في المجال الإعلامي الذي بات يسمى مهنة المتاعب، بعدما كان الإعلام علم وتعليم وتعلم، باتت المؤسسات بالأغلب تديرها قواعد لاتخضع لفحص سلامة المهنة أدارتها المسييسة أو جبروت الإدارة وماتتعرض له المهنيات حقاً لاتعد ولاتحصى تنتقل من

صحفي مصور معروف جداً في كردستان وحاول التحرش بي مرارا بل وتحرش بالعديد من الصحفيات الاخرى وكان يصورهن باسم العمل الصحفي والاعلامي. عملنا في موقع اخباري على ان نبقى ثلاثة اشهر تحت التجربة الا اننا استمرينا في العمل لمدة سنة واحدة دون منحنا اية مبالغ مالية. احدي صديقتي تركت العمل الاعلامي من كثرة التحرشات بها.

وهناك العديد من المشاكل والمعوقات الاخرى التي تعترض النساء الصحفيات.

6. صحفية من بغداد

مقايضة العمل بالجسد.. التحرش والاستغلال يلاحق الصحفيات إنها مشكلة كبيرة على كافة المستويات والأصعدة، انتشرت في البلاد انتشار النار في الهشيم، لا فرق بين المدن الكبيرة والأرياف، لا فرق بين كبيرة وصغيرة ولا بين محجبة وسافرة، فالمرأة في مجال الاعلام تتعرض في اغلب الاحيان للتحرش والاستغلال. صديقة لي تحدثت عن شخص يدعي بأنه رجل اعمال ولدية مشروع بفتح قناة فضائية يستقطب فيها النساء فقط، عرض عليها العمل عندما يفتح المكاتب هنا في بغداد والى ان يتم الافتتاح طلب منهن ارسال

الصحفيين في العراق والجمعيات الحقوقية والمنظمات الدولية وكل جهة معنية بالدفاع عن حقوق المرأة بالتحرك الفوري وسن قوانين تحمي المرأة الصحفية في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة. إضافة الى محاسبة وتجريم أي فرد قد يمس بحقوق المرأة الصحفية.

او حتى خارج المؤسسات. أغلب المؤسسات الاعلامية تنظر الى الصحفيات مثل بضاعة، كما تمت اهانتنا لعشرات المرات من قبل المواطنين والاجهزة الامنية ايضا، والاستيلاء على معداتنا، وانا شخصيا رفعت دعوى قضائية ضد احد المتحرشين بي الا انه بلا جدوى حتى المحكمة لم تنصفني...”

من الواضح أن الصحفيات في العالم العربي بشكل عام وخصوصا في العراق يتعرضن لانتهاكات عديدة عدا عن كونهن في المجال الصحفي بل يتفاقم ذلك بكونهن اناث يواجهن تحديات وعقبات مختلفة أثناء تأديتهن لعملهن الصحفي. وبناء عليه، فان لجنة دعم الصحفيين تناشد نقابة

بالحقيقة فتجدها اذا كانت متزوجة تعنف وتهان وحتى الغير متزوجة لن تسلم من عفونية المجتمع الذي بدأ بالانزلاق الاخلاقي لهذا نقول نعم هناك ظلم وتعنيف وتنمر على المرأة بشكل كبير .

نطالب بانصاف المرأة واخراجها من الواقع المرير في العراق.

9. صحفية من السليمانية

” مشاكل كثيرة تعترض النساء الصحفيات تبدأ من الفروقات بالرواتب والى التحرشات. وقد واجهت شخصا مشاكل كثيرة في المؤسسات الاعلامية وقد انتهكت حقوقي المادية لمرات عديدة، ونواجه ايضا العنف والمضايقة من قبل الاشخاص الموجودين معنا في المؤسسات او حتى خارج



الاعلاميات المحجبات في العراق يواجهن العديد من التحديات والعقبات

دليل إرشادي

تقييم المخاطر أثناء التغطية الصحفية

المرجع: منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة



22

ومن الضروري أن يكون المسؤولين صادقين حول إستعداد مؤسساتهم لتقديم بعض أشكال الدعم، مثل التأمين الصحي أو التأمين على الحياة أو الإستشارة النفسية. فالمسائل التي لا تكون محلولة قبل بدء الصحفيين بالمهمة، قد تؤدي إلى مضاعفات في وقت لاحق.

| تقييم المخاطر

أعدوا دائماً تقييماً للمخاطر الأمنية قبل البدء بمهمة قد تحيطها المخاطر. ويشمل ذلك الحرب، والإضطرابات المدنية، فضلاً عن الكوارث الإنسانية الناجمة عن الأحداث الطبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات.

لذلك، يجب أن تكونوا واقعيين بشأن القيود الجسدية والعاطفية. وقد يكون من المفيد أن تأخذوا في الحسبان كل الأشخاص الذين سيتأثرون في حال إصابتكم بجروح معوقة أو قاتلة، فضلاً عن التأثير العاطفي الناتج عن الإستمرار في إعداد تقارير عن قصص مرهقة.

وينبغي على مسؤولي الأخبار أن يولوا الإهتمام الأكبر إلى سلامة الصحفيين الميدانيين عند التحضير لمهمة. ويجب عليهم ألا يعاقبوا الصحفيين الذين يرفضون القيام بمهمة بسبب المخاطر المحتملة. كما يجب على المؤسسات الإخبارية أن تعترف

| ما هو تقييم المخاطر؟

تقييم المخاطر هو تمرين يساعدكم في تحديد وتقييم تهديدات ومخاطر قد تواجهونها وزملائكم أثناء العمل في بيئات معادية وخطرة، كما يساعدكم في تقليلها، وفي تقييم مدى إستعدادكم الجسدي والعقلي، وعملياً، في القيام بمهمة معينة. وللقدرات المتخذة في هذا المجال تأثير مباشر على سلامتكم وسلامة الآخرين. وصحيح أن التخطيط الدقيق وتقييم المخاطر قد يؤديان إلى تخفيف الخطورة، إلا أنه لا يمكن إستبعاد المخاطر الكامنة في تغطية الحروب، والإضطرابات السياسية،



يجب أن تحدد الخطة وجهات الإتصال ووقته ووسائله؛ وتصف جميع الأخطار المعروفة، بما فيها تاريخ المشاكل في المنطقة المقصودة لإعداد التقرير؛ كما يجب أن تحدد خطط الطوارئ التي تعالج المخاطر المحتملة. وينبغي إستشارة مصادر متنوعة، ومن ضمنها الصحفيون ذوو الخبرة في الموقع أو الموضوع، والتحذيرات الدبلوماسية، والتقارير التي تتناول موضوع حرية الصحافة وحقوق الإنسان، والأبحاث الأكاديمية. ومن الضروري أن يكون الصحفيون الذين يعملون دون علاقة مع مؤسسة إخبارية، حذرين للغاية عند تحضير التقييم الأمني، والتشاور مع الزملاء، والبحث عن المخاطر، وتنظيم شبكة إتصال.

إذا كنتم تعملون بمفردكم، شاركوا تقييمكم للمخاطر وناقشوه مع شخص تثقون به، ولا يكون معكم في موقع التغطية، ويكون بإمكانه أن يتسق في حالات الطوارئ. ومن الضروري أن يكون هذا الشخص موجوداً وجاهزاً دائماً خلال فترة المهمة. إحرصوا على أن يدرك دوره ومهامه المحتملة.

• إستخدموا تقييماً للمخاطر لدعم مشروعكم أثناء العمل عليه. وسيقدر المسؤولون الذين أسندوا إليكم المهمة أنكم تأخذون المخاطر على محمل الجد وبطريقة محترفة. ومن الممكن أن يطلب منكم المسؤولون والمحامون ووسطاء التأمين أن تقدّموا لهم تقييماً للمخاطر قبل أن يكلفوكم بالمهمة أو يدعموا المشروع.

يدرسوا بعناية سبب قيامهم بالمهمة - هل أنتم بحاجة إلى الذهاب؟ هل تريدون الذهاب؟ فالوقت الصحيح كي تتساءلوا "لماذا أقوم بهذه المهمة؟" هو قبل الانطلاق، وليس عندما تكونون وسط الأزمة الناشئة. وقد تكون الأسباب واضحة في ذهنكم، إلا أن كتابتها من الممكن أن تساعدكم في التركيز على الدوافع والمخاطر الكامنة وراء مشروع ما.

أ كيف أستخدم تقييم المخاطر؟

• ابدأوا بالعمل على تقييم المخاطر منذ بداية مشروعكم واندمجوا في روتين التخطيط.

• يجب أن يكون تقييم المخاطر سريعاً؛ إحرصوا على إبقائه في مكان آمن ولا تأخذوه معكم عندما تغادرون.

• وجهة الإتصال الأمنية الأساسية:

ويجب أن يساهم المحررون المسؤولون الذين يعملون مع موظفي المؤسسة أو الموظفين المستقلين مساهمة مهمة في التقييم، ويأخذوا المبادرة بإثارة المسائل الأمنية، والحصول على نسخة عن التقييم.

أ متى أحتاج إلى إجراء تقييم للمخاطر؟

يشجع الصحفيون والمراسلون المستقلون على إجراء تقييم للمخاطر قبل البدء بأي مهمة. ولا ينطبق ذلك فقط على مناطق النزاعات والجرائم. فتقييم المخاطر من الممكن أيضاً أن يكون أساسياً عندما تكون المخاطر أقل وضوحاً، ويشمل ذلك الساحة المحلية. وتوصي منظمة "روري بك ترست" وشبكة "بي سي سي" الصحفيين بأن



من الأساسي تحديد المواقع وجدول زمني مختصر لعملية التغطية الصحفية

بهدف التمكن من تحديد المخاطر، عليكم أن تحددوا ماهية مشروعكم. لذلك، وقبل البدء بتقييم المخاطر، من المهم أن تكتبوا تلخيصاً للمهمة. حاولوا أن تحددوا وأن تضعوا قائمة تتعلق بأسس المشروع: الأقسام، المقابلات، خطط السفر، الإجراءات الضرورية لخططكم.

1. المواقع وجدول زمني مختصر

إلى أين أنتم ذاهبون؟ ومتى؟ وإلى متى؟

2. تفاصيل المهمة

أعطوا تفاصيل محددة عن مواضيع التغطية المقصودة لإكمال المهمة. ما هي مواضيع تصوير الفيديو والتقاط الصور والتسجيل الصوتي والكتابة؟ اشمولوا الاجتماعات والمقابلات والمواقع ذات الصلة. وسيكون ذلك الحجر الأساس لتقييم المخاطر، كما سيعطيكم فكرة واضحة عما تريدون أن تحققوا وكيف تريدون أن تحققوه.

3. المخاطر الخاصة بالمشروع

• هل يتعلق المشروع بموضوع حساس؟

• هل تشمل التغطية خطورة من

حيث الموقع أو النشاط أو الحدث؟

• من سيقابلون؟ هل من

المحتمل أن يكون هؤلاء

الأشخاص تحت المراقبة؟ وهل

يشكل حديثهم إليكم خطراً

عليهم؟

الضرورية، واحرصوا على أنكم على علم بالمستجدات.

هل لديكم أي ظروف طبية تشكل خطراً ويجب أن تأخذوها وزملاؤكم في الحسبان؟ لا تسافروا إلى بيئات معادية إذا كنتم لا تتمتعون بصحة جيدة.

ولا تنسوا أن بعض المهمات قد تتطلب جهداً بدنياً. واجروا

فحوصات طبية لصحتكم ولأسنانكم بصورة منتظمة. وإذا

كنتم بحاجة إلى أدوية، تأكدوا من أنها ستكون متاحة محلياً أو

أن في إمكانكم أن تأخذوا منها معكم (بعض البلدان يفرض

قيوداً صارمة على اجتلاب الدواء).

وإذا لزم الأمر، اطلبوا معكم رسالة

من الطبيب ووريقة الدواء.

• هل يشكل حديثكم إلى أشخاص معينين، أو زيارتكم أو عملكم في

منطقة معينة، خطراً عليكم؟

• ما هي التدابير الضرورية؟ على سبيل المثال، هل يمكنكم أن

تتركوا المقابلات الحساسة

حتى نهاية زيارتكم؟ ذلك يقلل من احتمال تعرضكم إلى الخطر.

4. الأمور الصحية والطبية

خذوا جميع التهديدات المحتملة في الحسبان، مثل الوصول إلى

الماء الصالح للشرب، والظروف المناخية القاسية. فذلك

يُساعدكم على إضافة أمور إلى عدة الإسعافات الأولية

والصدمات. هل أنتم بحاجة إلى

اللقاحات؟ عددوا كل اللقاحات

والتطعيمات والجرعات المعززة



هل سيكون بإمكانكم الوصول إلى مشفى يتمتع بالمعايير الدولية؟ وكم تبلغ المسافة إلى المشفى وما مدى صعوبة الوصول إليه؟ عددوا مشافى محلية يمكنكم الذهاب إليها.

5. الإجراء الطبي

كيف سيتم إجلاؤكم في حالات الطوارئ؟ ومن أي مكان إلى أي مكان؟ ومن سيقوم بذلك؟ وما هي التكلفة؟ وهل يوفر التأمين الخاص بكم تغطية لهذه التكلفة؟

6. التأمين

ما هي التغطية التي يؤمنها التأمين الخاص بكم؟ إقرأوا سياسة التأمين بعناية وانتبهوا إلى حدود التغطية. وأضيفوا نسخة عن سياسة التأمين إلى ملف الطوارئ الخاص بكم. ويساعدكم تقييم المخاطر على معرفة نوع التأمين المناسب لكم.

7. المعدات

من المستحسن أن تسموا المعدات في قائمة مفصلة مع أرقام تسلسلية. ويرفض بعض الموظفين المستقلين المهمات إذا كان خطر خسارة المعدات الباهظة الثمن وغير المؤمنة عالياً. أي عدة مهنية سوف تأخذون معكم؟ وما هي الأنظمة والقيود المفروضة على الواردات في البلد المقصد؟ إذا كنتم مسافرين كسياح أو بالسر، يجب أن تأخذوا معكم المعدات المناسبة لقصة التغطية.

8. معدات الحماية الشخصية

قدروا معدات السلامة الضرورية لكم في المهمة (السترة الواقية من الرصاص، النظارات الواقية من الغاز المسيل للدموع، الخوذة، الأحذية المتينة). راجعوا النظم الجمركية.

9. التسرع والتسجيلات

والملاحظات والأدوات

كيف ستحافظون على المعلومات و/أو أدواتكم؟ هل يعرض فقدانكم المحتمل لأدواتكم أو مصادرتها، أناساً للخطر؟ هل ستتمكنون من إخراج أدواتكم من بلد/موقع العمل؟

10. المرافقون وغيرهم من

الموظفين المستقلين المحليين

ما هي المخاطر المتعلقة بالموظفين المحليين الذين يؤمنون لكم الدعم المهني؟ قد لا يكون من الضروري أن يعرف المرافق و/أو السائق جميع تفاصيل مهمتكم، وذلك من أجل الحفاظ على سلامته. إلا أن من الضروري أن يكونوا على علم بالمخاطر التي قد تواجههم. ناقشوا معهم تدابير السلامة وعواقب الوقوع في مشكلة.

ما هي الإنجازات والخبرة التي تجعل من المرافق/السائق/ المترجم المحلي مناسباً لهذه المهمة؟ يجب أن تعرفوا مع من تعملون وعلى من تعتمدون. هل تثقون بهؤلاء الأشخاص؟

| خطة الاتصالات

تشكل خطة الاتصالات جزءاً أساسياً من أي تقييم للمخاطر. فهي تنبه الآخرين بسرعة في حال حصل لكم أي مكروه، كما



توفر كل المعلومات اللازمة لتنفيذ الخطة المناسبة للإستجابة الى الطوارئ. فالإستجابة السريعة في أوقات الأزمات أمر بغاية الأهمية، وخطة الإتصالات الخاصة بكم ستنبه من فوضكم بالمهمة أو وجهة الإتصال الأساسية، والأسرة، وغيرهم بالتصرف بأسرع وقت ممكن. وخذوا في الحسبان توافر وسائل الإتصال المستخدمة والمخاطر المرتبطة بها – الإنترنت، الهواتف النقالة الدولية، وبطاقات SIM المحلية، والخطوط الأرضية، والأقمار الصناعية. وفكروا جيداً بكيفية التواصل مع الآخرين، ومع مسؤولي التحرير، ومع وجهة الإتصال الأمنية الأساسية.

هل ستستخدمون جهاز تتبع أو جهاز GPS؟ (بعض المنظمات الإعلامية غير الحكومية توفر بالإعارة أجهزة كهذه إذا كنتم تعتبرونها ضرورية). من سيقارب رحلتكم؟ ومن سيستجيب لنداءات الإستغاثة؟ قد تكون نصيحة الصحفيين الآخرين وخبراء الاتصالات ضرورية جداً لتقييم المخاطر المتعلقة بالاتصالات.

الطوارئ (محامون ومسؤولون حكوميون مثلاً). يجب وضع الأشخاص على اللائحة بالترتيب الواجب اتباعه عند إجراء الاتصالات. كما يجب إضافة معلومات الاتصال الأساسية، والمنطقة الزمنية، ورمز الاتصال إلى جانب إسم كل شخص.

الأقارب

تناقشوا مع جهة الاتصال الأساسية المختارة، واتفقوا على الشخص الذي تريدون أن تعطوه صفة "القريب" - ويكون هذا الشخص عادةً الزوج/ة أو الشريك/ة أو أقرب الأقارب. وسيتم الاتصال بهذا الفرد من أشرتكم في حالات الطوارئ. ويجب أن ترد أسماء أقارب جميع أعضاء الفريق في إستمارة تقييم المخاطر الخاصة بكم (بإمكانكم أن تختاروا شخصاً واحداً ليكون وجهة الاتصال الأساسية والقريب في الوقت عينه؛ إلا أن ذلك ليس دائماً مستحسنًا).

• المحرر المسؤول الذي كلّفكم بالمهمة، أو وجهة الاتصال الرئيسية للمؤسسة/ المؤسسات الإعلامية التي تعملون لديها (إذا وجدت).

• أي وجهة اتصال معنية وتعمل معكم في موقع المهمة، ويمكنها المساعدة في حالات الطوارئ: المرافقون والسائقون (ومن المفيد أن تذكروا أي لغات في إمكان هؤلاء الأشخاص أن يتواصلوا فيها).

• زميل يرافقكم في السفر، وليس من الضروري أن يكون من العاملين معكم. فقد يكون صحافياً آخر تعرفونه، وهو في مهمة في الموقع نفسه: مثلاً، مراسلون محليون يعملون لدى جهة بثرائدة.

• سفارة بلدكم أينما تكونون: يجب أن يكون لديكم إسم ورقم لحالات الطوارئ.

• أي وجهات اتصال أخرى في إمكانها أن تساعدكم في حالات



أي أشخاص تشمل خطة الاتصالات الخاصة بكم؟

يجب أن تكون تفاصيل الاتصال واضحة وسهلة، كما ينبغي أن تتضمن (عند الاقتضاء) تفاصيل الاتصال بجميع أعضاء الفريق (بما في ذلك أرقام الستلايت). تجدون أدناه بعض الاقتراحات عمّن يجب أن تشملوا في الخطة:



يجب أن تكون تفاصيل الاتصال واضحة وسهلة، كما ينبغي أن تتضمن (عند الاقتضاء) تفاصيل الاتصال بجميع أعضاء الفريق.



ا تفاصيل شخصية عنكم وعن فريقكم

من سيكون في موقع المهمة؟ لكل شخص سيكون في موقع المهمة وهو أحد أعضاء فريقكم، دونوا التفاصيل الآتية:

- الاسم، الوظيفة، رقم الهاتف الخليوي، العنوان، البريد الإلكتروني، سكاي، رقم هاتف المنزل، تاريخ الميلاد، فئة الدم، الظروف الشخصية والمعالون، إسم الشريك (مع التفاصيل)، الأقارب (مع التفاصيل).
- سيرة ذاتية مختصرة: ما هي إنجازاتهم؟ ولماذا هم (وأنتم) مناسبون لهذه المهمة؟

27

ا الأمن والأسلحة

الصحافيين الميدانيين. وصحيح أن وجود حراس الأمن أعاق صفة الصحافيين كمراقبين، إلا أن الكثير من المؤسسات الإعلامية لم يكن لديه خيار سوى الاعتماد على الموظفين الخصوصيين لحماية العاملين في الحالات غير المنضبطة. وكان يجب على الصحافيين المحليين الاعتماد على معرفتهم المحلية للسلامة.

يعملون في منطقة النزاع. تأكدوا من أن ملابسكم لا يمكن الخلط بينها وبين البزات العسكرية. ولا ترتدوا الكاكي أو مواد التمويه. في مناطق النزاع مثل الصومال في بداية التسعينيات، والعراق وأفغانستان في الألفية الثانية، وظفت وسائل الإعلام أفراداً مسلحين وغير مسلحين لحماية الصحافيين الميدانيين.

لا تحملوا أسلحة نارية أو غيرها من المعدات المرتبطة بالمقاتلين أثناء تغطية النزاعات المسلحة. فالصحافيون مديون، وتستند أي حماية قانونية إلى هذا الوضع. وحمل الأسلحة سيقوض صفتكم كمراقبين، وبالتالي، سيقوض وضع جميع الصحافيين الآخرين الذين





واقع الصحافة في لبنان

دراسة حول واقع الحريات الصحفية في لبنان- 2022

مقدمة

منذ القدم، ينظر الصحفيون اللبنانيون الى بلدهم وكأنه ساحة حبر يعبر فيها كل منهم عن رأيه وأفكاره ومعتقداته بحرية مطلقة، لا بل يرون أحياناً هذه الساحة مفتوحة بدون أي ضوابط تحكمها. إلا أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها الصحافة في لبنان هي ان الطوائف والاحزاب تلعب دوراً أساسياً في حريات الصحافة فمعظم الاعلاميين يتأثرون بهوى أحزابهم أو طوائفهم، ومعظم الاحزاب في لبنان طائفية. وان المؤسسات الاعلامية الأكثر متابعة في لبنان تحتكرها العائلات السياسية.

تعتبر البيئة الإعلامية في لبنان واحدة من الأكثر انفتاحاً في الشرق الأوسط، إلا ان هذا لا يعني ان الصحفيون في لبنان يسلمون من حملات التضيق وأشكال الانتهاكات المتعددة بحقهم.

المؤسسات الإعلامية اللبنانية

أطلقت منظمة "مراسلون بلا حدود" و"مركز سكايز للدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية" مشروع "مرصد ملكية وسائل الإعلام في لبنان" الذي وثق تلاصق المؤسسات الإعلامية مع القوى السياسية المحلية والأجنبية، فضلاً عن طابعها العائلي. وسلط المشروع الضوء على السوق الإعلامي اللبناني

من أصحاب الوسائل الإعلامية ذوي الارتباطات السياسية العميقة، عبر أحزاب أو عائلات سياسية، ما يهدد التعددية الإعلامية في البلاد، وفقاً للبيان الصحفي الصادر عن المشروع.

وحول السيطرة العائلية، أفاد "مرصد ملكية وسائل الإعلام" أن "مرصد ملكية وسائل الإعلام" أن الشركات التلفزيونية الأربع الأولى، وهي "المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناسيونال" (LBCI)، و"الجديد"، و"إم تي في" (MTV)، و"اللبنانية للإعلام" (OTV)، تستحوذ على متابعة 8 من أصل 10 مشاهدين تقريباً. وهي مملوكة على التوالي من عائلات الضاهر-سعد، وخياط، وعون، وغبريال المر.

أما في قطاع المطبوعات، فتستحوذ الشركات الأربع الأولى وهي "شركة الجمهورية نيوز كورب" وشركة "النهار"، وشركة "أخبار بيروت"، وشركة "النهضة" (ناشرة صحيفة الديار)، على نسبة مشابهة من القراء تبلغ 77.9 في المائة. ويتمثل المساهمون الأساسيون في هذه الشركات بكل من ميشال إلياس المر، وعائلي الحريري وتويني، وإبراهيم الأمين، وشارل أيوب على التوالي.

مقارنة بمراصد ملكية وسائل الإعلام في البلدان الـ 16 المشمولة في المشروع (ألبانيا والبرازيل وكولومبيا وكمبوديا وغانا والمكسيك ومنغوليا والمغرب والبيرو والفلبين وصربيا وسريلانكا وتنزانيا وتونس وتركيا وأوكرانيا)، يُظهر لبنان المعدل الأعلى للتسييس بوجود 29 وسيلة إعلامية من بين 37 وسيلة مشمولة في الدراسة (78.4 في المائة) تعود ملكيتها المباشرة إما إلى الدولة أم إلى نواب أو وزراء أو مرشحين نيابيين حاليين أو سابقين أو أحزاب سياسية.

تغطي وسائل الإعلام المسيّسة النسبة الكاملة للمشاهدة التلفزيونية، ونسبة 93.5 في المائة من قراء المطبوعات، ونسبة 79.3 في المائة من مستمعي الإذاعات. كما تعود

ملكية أكثر المنصات الإخبارية الإلكترونية إلى أحزاب سياسية ما يفاقم من خطر التسييس والاستقطاب.

إذا، يسيّر قطاع الإعلام وفقاً للمصالح العائلية والسياسية. وتضم 43 في المائة من وسائل الإعلام المشمولة في عينة المشروع كحد أدنى أحد أفراد العائلات الـ 12 التالية بين مالكيها أو في مجالس إدارتها أو في الاثنين معاً: عون، والظاهر- سعد، وإده، وفارس، والحريري، وخياط، والخازن، وميقاتي، والمر، وفعرون، وسلام، وتويني. كما أن أكثر من ثلث هذه الوسائل مملوك مباشرة من عائلة واحدة من هذه العائلات.

في الفترة الأخيرة، شهد لبنان ظهور عدد كبير من المواقع الإلكترونية الإخبارية، وذلك نظراً لتكاليف التشغيل المنخفضة نسبياً من جهة. واتساع نطاق وصول المنشورات عبر الإنترنت إلى عدد أكبر من القراء من جهة أخرى. وحلت هذه المواقع الإلكترونية في الكثير من الأوقات مكان وسائل الاعلام التقليدية. لكنّ تجارب إعلامية كثيرة تفتقر إلى العديد من العناصر الأساسية المرتبطة بالصحافة المستدامة، ومنها: ضمان الاستقلالية التحريرية، والالتزام بالمعايير الأخلاقية للصحافة، التحقيق، التحليل والاستقصاء، التدقيق في

الحقائق، توفير تجربة مبتكرة للمستخدم على صعيد الشكل والمظهر.

أ القانون اللبناني

يكفل لبنان حرية الرأي والتعبير في دستوره وفي المواثيق الدولية المصادق عليها، وقد نصت الفقرة (ب) من مقدمة الدستور على أن "لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء".

وجاء في الفقرة (ج): "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل".

أما المادة (13) من الدستور فكفلت حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات "ضمن دائرة القانون".

ألا أن القانون اللبناني لا يتضمن حتى اليوم أي أحكام خاصة بتضارب المصالح التي من شأنها أن تمنع الشخصيات الحكومية والنواب أو أفراد عائلاتهم من امتلاك حصص في المؤسسات الإعلامية. ولا يوجد ما يُجبر

أصحاب وسائل الإعلام على الكشف عن ارتباطاتهم السياسية مثلاً في السجل التجاري التابع لوزارة العدل.

وفي ما يخص عقوبة الذم والقذف، عرّف قانون العقوبات الذم والقذف في المادة 385 منه. فـ "الذم" هو "نسب أمر إلى شخص ولو في معرض الشك أو الاستفهام ينال من شرفه أو كرامته"، أما "القذف" فهو "كل لفظة ازدراء أو سباب وكل تعبير أو رسم يستشف منه تحقير الشخص".

تصل عقوبة "الذم" الى السجن حتى سنتين إذا وقع على رئيس الدولة، والسجن حتى سنة إذا وجّه إلى المحاكم أو الجيش أو الإدارات العامة أو إلى موظف يمارس السلطة العامة من أجل وظيفته أو صفته، والسجن حتى ثلاثة أشهر إذا وجّه إلى موظف بسبب وظيفته أو صفته .

أما عقوبة "القذف" فتصل إلى السجن حتى سنة إذا وقع على رئيس الدولة، وإلى ستة أشهر إذا وجّه إلى المحاكم أو الجيش أو الإدارات العامة أو إلى موظف يمارس السلطة العامة من أجل وظيفته أو صفته .

واعتبرت المحامية والناشطة الحقوقية ديانا شحادة أن "قوانين القذف والذم الجزائية هي سلاح فتاك لإسكات المنتقدين، فالصحافة والإعلام يجب أن يكونا

منبرا آمناً لأصحاب الرأي". خلال الثورة بلغت حرية الرأي والتعبير مستوى متقدماً بعد "ثورة 17 تشرين"، بحسب شحادة التي أوضحت أنه "بعدما طالب المحتجون بمحاسبة المسؤولين عن الفساد لجأ الأخيرون إلى قوانين القذف والذم المنصوص عليها في قانون العقوبات اللبناني لترهيب منتقديهم، من هنا زادت الاستدعاءات القضائية التي اتخذت طبيعة جزائية لخطابات ومقالات ومنشورات تعبر عن الرأي لا ترقى إلى جرائم التحريض على الإيذاء .

وعن القانون الذي يستند إليه البعض لرفع دعوى أمام محكمة غير محكمة المطبوعات، شرحت شحادة "حين ينشر المقال في وسيلة لا تعتبر مطبوعة، حيث تعرّف المادة الثالثة من قانون المطبوعات، المطبوعة على أنها وسيلة النشر المرتكزة على تدوين الكلمات والأشكال بالحروف والصور والرسوم، ويجب أن يذكر في كل مطبوعة اسم المؤلف واسم المطبوعة والناشر، وعنوانه وتاريخ الطبع" لكن التعريف الحديث اختلف وتجاوز النص الحرفي للقانون، من هنا يجب على القاضي التوسع في تعريف المطبوعة من دون التوقف عند حرفية الشروط المنصوص عليها في القانون

القديم الذي يحتاج إلى تعديل". وتشددت شحادة على ضرورة إلغاء "جرائم" القذف والذم من قانون العقوبات لتصبح طبيعتها مدنية فقط، إذ عندها يمكن للمتضرر التوجه إلى القضاء المدني بما فيه قضاء العجلة لرفع الضرر المزعوم والمطالبة بتعويض عنه، أما أن يبقى هذا النوع من الجرائم وما يترافق معه من استدعاء الصحفيين وأصحاب الرأي إلى المخافر أمر مرفوض لأنه يمس بالمعايير العالمية لحق التعبير عن الرأي وهو هدر للحقوق خاصة إذا كانت التعبير عن الرأي يتعلق بمسؤولين في السلطة العامة .

لا شك أن تراجع حرية الصحافة مؤشر أساسي بحسب جربوع "على تراجع الديمقراطية في البلد، وتراجع حتى الأمان كونه المعلومة كفيلة بحماية وإنقاذ الأرواح، من هنا المطلوب قضاء مستقل وشفاف ومحاسبة حقيقية بحق كل من يعتدي على الصحفيين".

وتوقعت الباحثة في "مؤسسة سمير قصير" وداد جربوع أن يستمر انحدار مرتبة لبنان في التصنيف العالمي لحرية الصحافة "نتيجة سياسات القمع وتعزيز سياسة الإفلات من العقاب، وفي ظل عدم وجود قضاء مستقل الذي وحده هو القادر على ضمان حرية الصحافة في لبنان".



كذلك اعتبر عواد أن لا سبيل للحفاظ على حرية الصحافة إلا بالقانون. وقال "على مجلس النواب تشريع قوانين تحفظ حرية الرأي والصحفيين والإعلاميين غير ذلك يكون لبنان متجهاً نحو تكبيل الفكر والقلم الصحفي".

كلام عواد أكدته منسقة تجمع "نقابة الصحافة البديلة"، إلسي مفرج، بالقول "حرية الرأي والتعبير تحتاج إلى قوانين تحميها في حين أن القوانين في لبنان سيئة وبالية، أما مشروع قانون الإعلام الجديد فلا يزال يتضمن عقوبة السجن للصحفيين وهو ما لن نقبل به، لا بل لن نقبل أن يصدر أي قانون ليس مطابقاً للمعايير العالمية لحماية حرية الصحافة والتعبير".

| الانتهاكات بحق الصحفيين في العام 2022
تميز لبنان، طوال عقود، بحرية

الصحافة مقارنة بالبلدان العربية المحيطة به، لكن ثمة مؤشرات تؤكد تراجعها إلى حد كبير، ما ينعكس تضيقاً للخنق على اللبنانيين الذين يعانون أزمة اقتصادية وسياسية مستفحلة. تتنوع الأساليب في خنق حرية الصحافة والتعبير في لبنان، وقد تبدأ بحملات تحريض على مواقع التواصل الاجتماعي ضد صحفيين وناشطين وتصل لاستدعاءات أمنية وقضائية.

ان محكمة المطبوعات هي الوحيدة المؤهلة بحسب القانون بالنظر في القضايا المتعلقة بالإعلام والإعلاميين، إلا أننا نشهد في هذه الفترة استدعاء ناشطين وإعلاميين إلى التحقيق من دون المرور عبر محكمة المطبوعات. وذلك يحصل عبر أجهزة أمنية تحولت إلى أجهزة سياسية بيد السلطة الحاكمة وهذا نوع من القيود على الإعلام.

وبهذا تصبح حرية الاعلام غير مكفولة.

ففي آذار/مارس 2022 تلقى رئيس تحرير موقع "لبنان الكبير" الصحافي محمد نمر إتصلاً من قبل ضابط في المباحث الجنائية المركزية في قصر العدل، للحضور يوم الاثنين المقبل في العاشرة صباحاً، على إثر إخبار من رئاسة الجمهورية. وذلك على خلفية نشر خبر بعنوان "كيف مؤل التيار الوطني حملته الانتخابية؟".

نقيب الصحافة عوني الكعكي استنكر استدعاء نمر من قبل المباحث الجنائية المركزية في وزارة العدل، مؤكداً في بيان «أن هذا الاجراء بداية، هو غير قانوني لان ملاحقة الصحفيين هي من اختصاص محكمة المطبوعات حصراً، ولا يحق لأي هيئة قضائية التدخل في عمل الصحافة والاعلام المصان بالقانون والدستور»، وان هذه الخطوة

اطلاق نقابة محرري الصحافة اعلان حول حرية الصحافة واستقلاليتها

أطلقت نقابة محرري الصحافة اللبنانية في نيسان/ابريل 2022 بالتعاون مع "الاتحاد الدولي للصحافيين" الاعلان حول "حرية الصحافة واستقلاليتها"، بعنوان "لبنان يحتاج لمن يحمي حرية الصحافة واستقلاليتها"، وذلك في مقر النقابة في حضور أعضاء مجلس النقابة وعدد من الزملاء الصحافيين والإعلاميين .

ووزعت النقابة الإعلان إلى جميع المرشحين للانتخابات النيابية للمبادرة الى توقيعه والالتزام به كجزء من برنامجهم الانتخابي. وتلا نقيب محرري الصحافة اللبنانية جوزف القصيفي الإعلان الذي جاء فيه:

عملت نقابة محرري الصحافة اللبنانية خلال الدورة البرلمانية التي بدأت منذ سنة 2018 وما قبلها بكل جدية واخلاص بتعاون بناء مع مؤسسات الدولة، وخصوصا مع مجلس النواب اللبناني من أجل إقرار حزمة من التشريعات والاجراءات التنظيمية الكفيلة بوضع قطاع الصحافة في لبنان على مسار التعافي والتقدم بعد الأزمة الطاحنة التي عصفت به واطاحت بعشرات المؤسسات الصحفية وآلاف الوظائف في هذا القطاع الحيوي. وإنه لمن دواعي الأسف الشديد أن مؤسسات

مشكلة بالقرار بل بالإضاعة عليه، وفوق ذلك قبل القضاء دعوى رفعها شخص هارب من العدالة عليّ، أمضيت نحو 5 ساعات في التحقيق قبل إقفال الملف، هذه الساعات كفيلة بأن تدفع صحفيين إلى التفكير مرة مرة قبل الكتابة والتعبير عن رأيهم بحرية .

واعتبر عواد أن "هناك محاولة لحرر حرية التعبير عن الرأي ببعض الشخصيات المتحيزة التي تكتب كما يهوى النظام الفاسد، من هنا أي شخص يغرد خارج السرب كاتباً الحقيقة يتم استدعاؤه لتكبيّل قلمه وفكره، في حين للأسف تعتبر نقابة الصحافة جزءاً من النظام."

انتهاكات إضافية يتعرض لها العاملون في مجال الإعلام، ولكن من قبل أصحاب المؤسسات الإعلامية أنفسهم. منذ بداية الأزمة الاقتصادية عمّدت مؤسسات عدة على صرف موظفين، واقتطاع نسب من الرواتب وصلت إلى 50 بالمئة، وحوّلت قسماً من الموظفين الثابتين لديها إلى "متعاقبين" (freelancers) بعد أن أوقفت العمل بعقودهم، لتخفف المؤسسات عن نفسها أعباء مالية، وتسلب من هؤلاء العاملين الضمانات الاجتماعية كالضمان الصحي وتعويض نهاية الخدمة والاستقرار الوظيفي.

البوليسية تتناقض مع هوية لبنان القائمة على حرية التعبير والرأي، وتثبت مرة جديدة ان العهد الحالي بات في وضع حرج يجعله لايتحمل أي نقد. وأكد الكعكي «تضامن نقابة الصحافة وكل الجسم الاعلامي في لبنان مع الزميل نمر، بشكل مطلق لانه لم يرتكب اي مخالفة، وقد مارس رسالته الاعلامية بحرية واقتدار».

و دعا نقيب محرري الصحافة اللبنانية جوزيف القصيفي في بيان الى أن «تكون مرجعية مساءلة الصحافة وملاحقتها القانونية محكمة المطبوعات فقط، وألا يمثل الصحافي إلا أمام هذه المحكمة اذا تعلق الموضوع بخبر أو رأي أو مقال، وهذا ينطبق على حال رئيس تحرير موقع «لبنان الكبير» الزميل محمد نمر الذي نؤكد أنه في عمله الاعلامي يخضع لمدرجات قانونية». وشدد على أن «المباحث الجنائية ليست الجهة الصالحة لاستدعاء الصحافيين والتحقيق معهم».

وعلى خلفية مقال حمل عنوان "الحضانة وتهريب الأطفال"، أضاء فيه الصحفي محمد عواد قضية سيدة تم تهريب أطفالها إلى سوريا رغم صدور قرار قضائي بمنع سفرهم، تم استدعاءه إلى مكتب جرائم المعلوماتية. عواد شرح أن ما كتبه كان صادراً عن قاض، إذ "لم يكن لدى النظام



عصرية لاطلاق الطاقات المهنية والإبداعية الموجودة بين الصحافيات والصحافيين.

- حماية حقوق الصحافيين المهنية والاجتماعية: التأكيد انه لا يمكن ان تكون هناك صحافة حرة ومستقلة من دون ان توفر حماية قانونية للصحافيات المرئية والمسموعة بناء على المعايير الدولية بحيث تكون مستقلة تماما عن الحكومة وعن التعصب السياسي.

- تعزيز الثقة في الصحافة: تعزيز ثقة المواطنين في الصحافة هو هدف ينبغي ان يعمل من اجله جميع المهنيين، وعلى الأخص المؤسسات الاعلامية. وهذا يستدعي احترام اخلاقيات مهنة الصحافة. وتستطيع الدولة مساندة هذه الجهود من خلال دعم ومساندة الية تنظيم ذاتي للمهنة يديرها الصحافيون والمؤسسات الاعلامية لتمكين الجمهور من مراقبة أداء المؤسسات الاعلامية ومساءلتها على أداؤها وتصحيح أخطائها وإخفاقاتها عند الضرورة.

وتتبع سياسة تحريرية هدفها الأساسي هو خدمة المواطنين وتلبية حقهم بالحصول على اخبار ومعارف، وثقافة وترفيه ملتزمة بأعلى معايير الاستقلالية، والحيادية، والنزاهة .

- ديمومة الصحافة: لا تستطيع الصحافة المستقلة أن تتجاوز التحديات الناتجة عن التطورات التقنية والتغيرات الجوهرية في عادات القراء والمشاهدين واتجاهاتهم، وأن تستغل الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي من دون تبني منظومة تشريعية ضامنة لحرية الصحافة وتشجع الاستثمار في القطاع، وتحافظ على حقوق المؤسسات الصحفية والعاملين فيها، المادية والمعنوية من الاستغلال المجاني داخليا وخارجيا.

- تعزيز التنوع في الاعلام: لطالما كان تنوع قطاع الصحافة اللبناني معبرا عن تنوع المجتمع واتجاهاته، كما أنه كان من أهم عناصر قوته التي مكنته من ريادة الصحافة والاعلام في المنطقة. ويحتاج القطاع لادوات ونظم

الدولة لا زالت لغاية هذه اللحظة لم تتبن سياسة واضحة لاصلاح قطاع الاعلام والتي ما زال الصحافيون والمؤسسات الاعلامية ينتظرونها منذ ما يزيد على عقد من الزمن. الصحافة الحرة والمستقلة والتي تضمن تنوع الأفكار والآراء وإدارة واعية للحوار في الفضاء العام هي ليست مجرد قطاع اقتصادي وأماكن عمل، وإنما هي جزء حيوي من منظومة الصالح العام، ودعامة للسلم الأهلي، وتضمن النزاهة في العمل العمومي شرطا لا بد منه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة . وتضع نقابة محرري الصحافة اللبنانية، هذا الاعلان امام المرشحين إلى المجلس النيابي وتتطلع لان يقوموا جميعا كأفراد وأحزاب بدعمه، لكي يكون أساسا يقود عملية اصلاح عاجلة متفقا عليها بين جميع المكونات السياسية. لأن لبنان يحتاج الآن لمن يحمي حرية الصحافة واستقلاليتها. وعليه، فإن نقابة محرري الصحافة اللبنانية تدعو جميع المرشحين إلى دعم المبادئ والاولويات التالية:

- التأسيس لصحافة خدمة عمومية قوية ومستقلة: إن مؤسسات الاعلام العمومي التي تحظى بتمويل مستقل وتتبع سياسة تحريرية هدفها العمومي التي تحظى بتمويل مستقل

سجل لبنان تراجعاً صاعداً في "التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام 2022"، إذ حل في المرتبة 130 بين 180 دولة. وكان في المرتبة المرتبة 107 العام الماضي، بحسب التقرير الذي أصدرته منظمة "مراسلون بلا حدود" تحت عنوان "عصر الاستقطاب الجديد".

لبنان في التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام 2022

سجل لبنان تراجعاً صادمًا في "التصنيف العالمي لحريّة الصحافة للعام 2022"، إذ حلّ في المرتبة 130 بين 180 دولة. وكان في المرتبة المرتبة 107 العام الماضي، بحسب التقرير الذي أصدرته منظمة "مراسلون بلا حدود" تحت عنوان "عصر الاستقطاب الجديد".

التراجع 23 مرتبة يُعتبر كبيراً بالنسبة لبلد عُرف بحرية الرأي والتعبير على مدى سنوات طويلة. وفي تصنيفها، استندت المنظمة إلى خمسة عوامل أساسية، هي: السياق السياسي لكل دولة، الإطار القانوني لعمل الصحفيين، السياق الاقتصادي، السياق الاجتماعي والثقافي، والأمان المتاح للصحفيين في عملهم.

الضغط السياسي على المشهد الإعلامي أقوى من أي يوم مضى على الرغم من اعتقاد الصحفيين بأن "ثورة 17 أكتوبر أنهت زمن عدم انتقاد الشخصيات العامة التي لا تمسها وسائل الإعلام"، بحسب التقرير الذي يضيف أن "حرية التعبير الحقيقية موجودة في وسائل الإعلام اللبنانية، لكن في الواقع يخضع القطاع لسيطرة مجموعة صغيرة من الأفراد المرتبطين مباشرة بأحزاب سياسية أو ينتمون إلى عائلات محلية". ويعكس المشهد الإعلامي، كما جاء في التقرير،

"التركيبة السياسية في لبنان، في حين تعكس الصحافة المكتوبة الخلافات السياسية والطائفية التي يشهدها البلد"، من دون أن تغفل المنظمة عن الرقابة الدينية على وسائل الإعلام، والتي وصفتها بأنها سلاح مهم في الصراع السياسي.

تراجع لبنان 23 مرتبة دفعة واحدة في مؤشر الصحافة العالمي لم يجعل نقيب الصحافة، عوني الكعكي، أقل افتخاراً واعتزازاً بأن الصحافة اللبنانية لا تزال الرائدة في الحريات، لا بل الأكثر حرية بين الكثير من صحافة العالم، على الرغم من "الأوضاع الاقتصادية الصعبة جداً واطلاق بعض المؤسسات الكبرى لأسباب مالية"، حسب قوله.

ويرى الكعكي أن سبب التراجع هم "الأشخاص الذين يحكمون، فمثلاً رئيس الجمهورية الأسبق أميل لحود رفض رفع دعوى على أي صحفي على الرغم من كل الهجوم الذي تعرض له، أما اليوم فإن الحق يقع على فخامته"، في إشارة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون.

وفي ما يتعلق بالاستدعاءات الصادرة بحق صحفيين للمثول أمام الأجهزة الأمنية بدلاً من محكمة المطبوعات، اعتبر الكعكي أنه "حصل تجاوز للقانون ومع ذلك كنا دائماً نصوّب الأمور، ولم نكن نلبي الطلبات الأمنية مشددين على ضرورة التوجه إلى

محكمة المطبوعات التي هي المكان الصالح والوحيد لمحاسبة أي صحفي أو صاحب رأي".

واعتبر نقيب محرري الصحافة، جوزف القصيفي، أن "التراجع لا يقتصر على لبنان بل يطال كل الدول، وهو أمر عائد إلى طغيان التأثير المالي والاقتصادي والآيديولوجي وتصاعد خطاب الكراهية والنعرات الفئوية والنزعات العرقية التي يشهدها العالم، إضافة إلى وجود أنظمة سياسية توتاليتارية تمارس التشدد والرقابة وتعاقب الصحفيين بالسجن وتعرضهم في أحيان أخرى لأذى جسدي ومعنوي".

وأضاف "هذه المؤشرات موجودة نلمسها في ما نراه من حولنا، ولم تشر إليها التقارير الدولية فقط، الوسائل تتعدد والتضييق واحد، وفي ما يتعلق بلبنان منذ سنتين إلى الآن لم تسجل أي عملية اغتيال أو تعرض صحفي لاعتداء دموي".

لا ينفي القصيفي حصول "نوع من عنف ومخاشنة وتضييق على حركة الصحفيين في السنوات الأخيرة" خاصة في مرحلة ثورة 17 تشرين، وحتماً كما قال، "أفرطت القوى الأمنية في استخدام العنف كما أن جميع الفرقاء على الأرض تعاملوا مع وسائل الإعلام بخلفية فئوية".

ولفت القصيفي إلى أن "القانون اللبناني يمنع تحويل الصحفي إلى

الإلكترونية. هذه الظروف مجتمعة تؤثر سلباً على واقع الصحافة في لبنان. لذا، تشدد لجنة دعم الصحفيين على ضرورة عمل الدولة الى جانب النقابات الممثلة لاعادة تنظيم قطاع الصحافة والإعلام بما يتماشى مع التغيرات الجوهرية في القطاع.

الصحفيون اللبنانيون يتعرضون احياناً لحملات تحريض على مواقع التواصل الاجتماعي اضافة الى استدعاءات أمنية وقضائية. مواقع التواصل الاجتماعي اضافة الى استدعاءات أمنية وقضائية. ان الصحافة اللبنانية اليوم بحاجة الى تحديث لقوانين الاعلام التي تعود إلى عشرات السنين ولم تعد صالحة خصوصاً ان مشروع قانون الإعلام الجديد لا يزال يتضمن عقوبة السجن للصحفيين، اضافة الى ضرورة وضع قوانين جديدة للمواقع

محكمة غير محكمة المطبوعات وقد طالبنا أكثر من مرة ونسعى أن لا يحال الصحفي بسبب عمله المهني أمام غير هذه المحكمة."

خاتمة

تعتبر الصحافة اللبنانية عمومًا الأكثر حرية في العالم العربي، الا أن ملكية مؤسسات الإعلام معظمها توجد في أيدي جماعات سياسية وبعض العائلات الثرية وجهات تحكمها المصالح السياسية المحلية أو الخارجية. وعلى الرغم من كون لبنان بلد يحمي الحريات الصحفية، الا ان

تقرير عن انتهاكات الحريات الصحفية في اليمن لعام 2022

وثقت لجنة دعم الصحفيين 65 انتهاكاً ضد الحريات الصحفية في اليمن خلال عام 2022 تنوعت بين القتل والإصابة والاعتقال والاعتداء واستهداف مؤسسات إعلامية، وكان أبرز الانتهاكات مقتل الصحفيين فواز الوافي وصابر الحيدري.

استهداف مؤسسات إعلامية - اقتحام وإيقاف بث إذاعات في صنعاء في 17 كانون الثاني/يناير وهي: إذاعة صوت اليمن، إذاعة جرائد اف ام، إذاعة الأولى اف ام، إذاعة طفولة مجتمعية، إذاعة الديوان. مورست ضد مؤسسات إعلامية في اليمن. - الاعتداء على ثلاث إذاعات في

مورست ضد مؤسسات إعلامية في اليمن.

شمال اليمن

وصل عدد الانتهاكات في العام 2022 في شمال اليمن الى 28 انتهاك. توزعت الانتهاكات في الشمال بين المحافظات التالية: 14 انتهاك في صنعاء، 10 في مأرب، 3 في اب، و1 في الحديدة. أبرز هذه الانتهاكات:

إضافة الى حالي القتل فقد تم رصد حالة إصابة، و 9 حالات اعتقال، و 16 حالة اعتداء، و10 حالات تهديد، و 8 حالات احتجاز، و8 حالات استدعاء ومحاكمة صحفيين بسبب كتاباتهم الصحفية وحالة خرق واحدة لحساب فيسبوك. 54 حالة انتهاك مورست ضد صحفيين و 11 حالة انتهاك

محافظة اب في 2 نيسان/أبريل وهي: إذاعة سماره اف ام ، إذاعة اللون اف ام ، وإذاعة يمن ميوزك اف ام.

سجن واعتقال

- الحكم على الصحفي نبيل السداوي في العاصمة صنعاء ، بالحبس ثمان سنوات بتهمة "تشكيل عصابة مسلحة تابعة للعدوان" في 22 شباط/فبراير.

- اعتقال الصحفي انور الشريف في 29 أيار/مايو وإيداعه سجن معسكر ابو موسى الاشعري بمديرية الخوخة في محافظة الحديدة.

احتجاز

- احتجاز الصحفي عماد المصري بمدينة مأرب في 25 آب/أغسطس.

اعتداء على صحفيين

- الاعتداء على طاقم قناة بلقيس في محافظة مأرب في 1 آذار/مارس.

- الاعتداء على الصحفي أنور الحاوري من قبل حراسة بنك التسليف الزراعي بمأرب في 19 نيسان/أبريل.

- الاعتداء على الصحفي هشام الشبيلي وتوقيفه ومصادرة هاتفه أثناء تصويره للمخالفات امام إحدى محطات الوقود بمدينة مأرب في 8 حزيران/يونيو.

- الاعتداء على إذاعة صوت اليمن اف ام في صنعاء في 11 حزيران/يونيو.

تهديد

- تهديد الصحفي علي عويضة مراسل وكالة الاناضول في 11 شباط/فبراير بعد نشره معلومات عن فساد في المشتقات النفطية في مأرب.

جنوب اليمن

وصل عدد الانتهاكات في العام 2022 في جنوب اليمن الى 37 انتهاك. توزعت الانتهاكات في الجنوب بين المحافظات التالية: 13 انتهاك في تعز، 8 في عدن، 7 في حضرموت، 6 في شبوة، 8 في عدن. أبرزها:

قتل

- قتل المصور الصحفي فواز الوافي طعنا حيث وجد جثة هامة داخل سيارته في منطقة وادي القاضي في الجانب الشمالي من مدينة تعز وذلك في 23 آذار/مارس.

- قتل المراسل صابر الحيدري بعبوة ناسفة كانت مزروعة في سيارته في مدينة عدن في 15 حزيران/يونيو.

سجن واعتقال

- سجن الصحفي نعمان الاصبحي في تعز في 9 أيلول/سبتمبر.

- سجن الصحفي مشعل الخبجي في عدن بتاريخ 18 آب/أغسطس على خلفية "نشر وثائق" عن فساد في وزارة النقل.

- الحكم على الصحفي جميل الصامت بالسجن لمدة عام وتغريمه 270,000 ريال

يمني في القضية المرفوعة ضده من قبل قيادة محور تعز العسكري التابع لحزب الإصلاح في 17 أيار/مايو.

- الحكم على الصحفي عوض كشميم رئيس لجنة الحقوق والحريات في فرع نقابة الصحفيين اليمنيين في حضرموت بالسجن سنة مع وقف التنفيذ على خلفية ما ينشره من آراء في 30 أيار/مايو.

- اعتقال الصحفي ياسر منصور رئيس موقع سما نيوز الجنوبية الإخبارية في 23 أيار/مايو في سجن شرطة أمن مديرية الحوطة بمحافظة لحج ومنع عنه الزيارة.

- اعتقال الصحفي مشعل الخبجي ومصادرة هاتفه بسبب قضية نشر في عدن في 2 آب/أغسطس.

- اعتقال الصحفي أحمد ماهر من منزله في عدن في 6 آب/أغسطس ونقله فيما بعد إلى سجن بئر أحمد في مديرية البريقة غرب المدينة، حيث تم إجباره على الاعتراف بالتهم الموجهة إليه.

احتجاز

- احتجاز الصحفية عبيد سعيد تعسفي بسبب منشور على وسائل التواصل في حضرموت بتاريخ 30 أيار/مايو.

- احتجاز الصحفي ربيع الجنيدي في 8 كانون الثاني/يناير في نيابة الصحافة والمطبوعات بـعدن، على خلفية نشر معلومات حول الأخطاء



الطبية التي أدت لوفاة مرضى.

تهديد

- تهديد وايقاف تعاقد الصحفي مشعل الخبجي مع الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري في عدن، حيث صدر أمراً إدارياً في 6 شباط/فبراير بفصل الصحفي مشعل الخبجي بطريقة تعسفية على خلفية كتابته عن قضايا فساد مالي تمارس في الهيئة ووزارة النقل.

اعتداء على صحفيين

- اعتداء واطلاق النار على الصحفيين عبيد عبد الله، وهب العواضي، وعبد الله الحميري اثناء تصوير مادة اعلامية في تعز بتاريخ 28 أيار/مايو.

- اعتداء وضرب الصحفي ابوبكر المحضار اثناء تغطية وقفة احتجاجية في شبوة في 7

حزيران/يونيو.

- منع الصحفي فؤاد مسعد من اجراء المقابلات التلفزيونية عبر مكاتب البث في عدن في 9 أيلول/سبتمبر.

صحفيون قيد الاعتقال في شمال وجنوب اليمن

ما يزال 13 صحفي قيد الاعتقال في اليمن.

الصحفيين المعتقلين بحسب تاريخ الاعتقال هم: عبدالخالق عمران (2015)، حارث حميد (2015)، توفيق المنصوري (2015)، أكرم الوليدي (2015)، وحيد الصوفي (2015)، محمد المقري (2015)، نبيل السداوي (2015)، محمد الصلاحي (2018)، محمد الحطامي (2018)، محمد الجنيدي (2019)، وليد المطري (2020)، يونس عبدالسلام

(2021)، رائد الغزالي (2022).

من أصل 13 صحفي 4 صحفيين محكوم عليهم بالاعدام وهم: عبد الخالق عمران، أكرم الوليدي، حارث حميد، وتوفيق المنصوري.

اليمن في التصنيف العالمي لعام 2022

حلت اليمن في المرتبة 169 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2022 وفقاً لتصنيف منظمة "مراسلون بلا حدود" في تقرير جديد بعنوان "عصر الاستقطاب الجديد"، وهي نفس المرتبة للعام الماضي 2021.



لجنة
دعم الصحفيين